



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان :

دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الشركات التأمينية - دراسة حالة SAA -

تحت إشراف الأستاذ:

أ. حسناوي مريم

من إعداد الطالبين:

✓ بن صالح سليم سعيد

✓ بن عمارة محمد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	د. سي محمد كمال
مشرفا ومقررا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	د. حسناوي مريم
عضوا مناقشا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	د. ادريس أميرة

السنة الجامعية 2022-2023

شكر و تقدير

الحمد لله الذي خلق الكون ونظمه وخلق الانسان وعلمه وسن الدين

ونظمه ووضع البيت وحرمه، ونادى موسى وكلمه، سبحانه ما اعلى مكانه واعظمه وما أكثر جوده وأكرمه.

نتقدم باسمى عبارات التقدير الى كل من حمل القلم وبه علم وفهم، وانار دور الجهل بعلمه وتكرم.

الى الأستاذة الفاضلة " حسناوي مريم " حفظها الله ورعاها وسدد خطاها التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة وكانت لنا خير مرشد وموجه.

الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الاهداء

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في
حياتي (والدي العزيز)

إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القلب المعطاء (والدتي
الحببية)

إلى من بدلوا جهدا في مساعدتي و كانوا خير سند (إخوتي)
إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي ...

سعيد

الاهداء

إلى أبي العطوف... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.
إلى أمي الحنونة... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.
إلى إخوتي... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني

مصطفى

فهرس المحتويات

أ-ج	المقدمة
1	الفصل الأول : الاطار النظري لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة
3	1. مفهوم حوكمة الشركات
4	2. نشأة حوكمة الشركات
5	3. أهمية حوكمة الشركات.
7	4. خصائص حوكمة الشركات
8	5. آليات الحوكمة
10	المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي لتقييم الاداء المالي
10	1. تعريف تقييم الاداء المالي
14	2 . أهمية الاداء المالي
14	3. أهداف الأداء المالي
18	4. الأساليب الحوكمية لتحسين الأداء
19	5. تأثير ممارسات الحوكمة على الأداء
20	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
20	1. دراسات بالعربية
22	2. الدراسة بالأجنبية
24	3. أوجه الشبه و الإختلاف في الدراسات السابقة

26	خلاصة:
27	الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين
28	تمهيد
29	المبحث الأول : ماهية المؤسسة الشركة الوطنية للتأمين SAA
29	1 عموميات حول الشركة الوطنية للتأمين
35	2. مهام و خدمات و أهداف المؤسسة
36	3. تعريف القسم المحاسبة
41	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي قبل وبعد الحوكمة الشركة الوطنية للتأمينات
42	1. قياس وتقييم الأداء المالي في شركة
56	2. تقييم دور اليات الحكومة في تفعيل أداء المالي في شركة الوطنية للتأمين
63	خاتمة
65	قائمة المصادر و المراجع
68	الملاحق



قائمة الاشكال

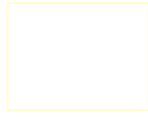
والجداول

الصفحة	العنوان
49	الجدول رقم 01 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012
50	الجدول رقم 02 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013
51	الجدول رقم (3): قياس رؤوس الأموال العاملة 2013-2012
52	جدول رقم (4) قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة 2013-2012
54	والجدول (5) النتائج التي حققها شركة الوطنية للتأمينات 2013-2012
55	جدول رقم (6) قياس نسب السيولة 2013-2012
55	جدول رقم (7) قياس نسبة الربحية 2013-2012
56	الجدول رقم 08: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014
57	الجدول رقم 9 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015
58	جدول رقم 10 رأس المال العامل الأجنبي - مجموع الخصوم الأموال الخاصة
60	جدول رقم 11 جدول قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة
61	الجدول رقم 12 يوضح النتائج التي حققها شركة الوطنية للتأمينات 2015-2014

62	جدول رقم 13 قياس نسبة الربحية 2014-2015
64	الجدول رقم 14 مقارنة للتوازنات المالية قبل وبعد الحوكمة
67	الجدول رقم 15 مقارنة للنسب المالية قبل وبعد الحوكمة

الصفحة	العنوان
20	الشكل رقم (1): تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي
41	الشكل 02: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA





شهد العالم العديد من الانهيارات والفضائح المالية بسبب ضعف آليات الرقابة و ظهور الفساد المالي والإداري الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالحوكمة والتي تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم الربحية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والتي تعمل على حماية و ضمان حقوق المساهمين وكافة أصحاب المصالح فقد قامت العديد من المؤسسات بدراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ولجنة بازل الدولية.

إن حوكمة الشركات هو مصطلح يستخدم غالباً لوصف الطريقة التي تتم بها الإدارة التسيير والتحكم في الشركة، وقد زاد الاهتمام به في الآونة الأخيرة عقب ما لحق اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من إهيارات وأزمات مالية نتيجة عن حالات الفساد المالي، والتماساً إلى أن في مضمون حوكمة الشركات علاجاً لهذه الأزمات.

فما هو متوقع أن هيكل إدارة أي كيان مؤسسي يؤثر على الأداء العام له ويحدد قدرته على الإستجابة للعوامل الخارجية التي لها بالتأكيد أثر على الجانب المالي.

ونتيجة لهذا فقد جاءت الدراسات للكشف عن أثر الممارسات السليمة للحوكمة على الأداء المالي للشركات لأن قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية من المحددات الأساسية لقرارات الإستثمار فيها وكذلك التنبؤ باستمرارها أو فشلها.

فمبدئياً يعتقد ان الحكم الرشيد يولد ثقة المستثمرين ومعاملة أفضل لأصحاب المصلحة بالإضافة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل وبتكاليف أقل كما يفترض أن تكون الشركات ذات الإدارة

الضعيفة أقل ربحية. أصبحت أساليب حوكمة الشركات من المصطلحات الشائعة الإستخدام في جميع الشركات وخاصة شركات التأمين كونها شركات تبنى على الثقة التي تعتبر من أهم ركائز الحوكمة ويعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي وكذا مؤشر على مدى فعالية وتطور اقتصاديات الدول.

في ظل عولمة عالم المال والأعمال وبالخصوص النشاط التأميني، عرفت شركات التأمين توسعاً وتطوراً كبيرين سواء في مجال النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة.

صاحب هذا التطور والتوسع تشابكاً وتعقيداً للعمليات على مستوى الأسواق المالية بين هذه الشركات والمؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي أثر بشكل كبير على وضوح الرؤية والعلاقة بين الأطراف المختلفة ذات المصلحة المساهمين العملاء الموظفين الدولة).



إشكالية البحث:

لقد أصبح لزاما تطوير طرق وأساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين من خلال توظيف وابتكار آليات جديدة تضمن للمؤسسات التأمينية من تحقيق أهدافها وتنظم العلاقة بين أصحاب المصلحة، وهذا بالإدارة الرشيدة أو آليات الحوكمة.

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

* ما مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين؟ هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الآليات التي تركز عليها الحوكمة في شركات التأمين؟

- هل تساهم الحوكمة في ترشيد استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة؟

- هل هناك علاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي؟

وهل تطبيق الحوكمة كاف لتحسين أداء الشركات؟ و

على ضوء هذه التساؤلات وفي محاولة للإجابة عليها ومعالجة إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك آليات داخلية وأخرى خارجية لحوكمة الشركات.

- توجد علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة والأداء المالي لشركة الوطنية للتأمينات saa والإلتزام بتطبيق الحوكمة كاف لتحسين أداء الشركة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة حوكمة الشركات خاصة بالنسبة لشركات التأمين؛

- الكشف عن أثر الممارسات السليمة للحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع الحوكمة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؛

- المكانة التي أصبحت تتميز بها مثل هذه المواضيع في ظل انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري والاختلاسات المالية، وهو ما لفت الانتباه إلى إعادة النظر في الأطر الحالية وبالتالي ضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في كون أن الحوكمة تتمتع باهتمام واسع نظرا لدورها الفعال في التقليل من المخاطر وتمثل فيما يلي - :

أهمية الحوكمة في إتباع الآليات السليمة لتحسين الأداء المالي و الوصول إلى الأهداف المرجوة؛

-تظهر أهمية الدراسة عمليا إلى حاجة شركات التأمين الجزائرية لتطبيق الحوكمة لكي تعمل عليها إدارة الشركات للرقابة وتعزيز الثقة اللازمة في المعلومات المعلن عنها، ومن ثم يمكن اتخاذ القرارات السليمة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح الإطار المفاهيمي لكل من الحوكمة ومعرفة واقع تطبيقها على شركات التأمين؛
-التعرف على مبادئ و آليات الحوكمة وتسيط الضوء على تحسين الأداء المالي.

منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة

من أجل دراسة الإشكالية ومعالجة الموضوع بغية الوصول إلى أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية توفير الأساس النظري للدراسة ليتم إسقاطها على الشركة محل الدراسة، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي من خلال عرض بعض الجداول المتعلقة بالدراسة في الجانب التطبيقي المتمثل فب دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر المتاحة.

حدود الدراسة

-الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة الشركة الوطنية للتأمينات وذلك لتبيان دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين؛

- الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة بالمدة قبل و بعد الحوكمة 2012-2015

هيكل الدراسة للامام اكثر بالموضوع ارتئينا ان نقسم البحث الى فصلين اذ تطرقنا في الفصل الأول الى الجانب النظري دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي وذلك بتقسيمه الى ثلاث مباحث تتضمن كل من الاطار المفاهيمي للحوكمة و الثاني الاطار المفاهيمي للاداء المالي و الدراسات السابقة . اما الفصل الثاني تحت عنوان دراسة حالة SAA قسم بدوره الى مبحثين حيث يتضمن ماهية المؤسسة الوطنية للتأمين و الثاني تطرقنا الى تقييم الأداء المالي قبل وبعد الحوكمة لشركة الوطنية للتأمينات .

الفصل الأول

الإطار النظري

تمهيد :

برز الحديث بشدة عن حوكمة الشركات بعد الأزمة المالية الآسيوية و ها هو ذا اليوم يتكرر بعد الأزمة المالية لسنة 2008 ، حيث زاد من أهمية الحديث عن موضوع الحوكمة في الشركات أو في المؤسسات المالية كثرة الفساد الإداري و الغش و التهرب الضريبي و تقارير الإفصاح المزورة.

إن الحوكمة تعتبر وسيلة رقابية غاية في الأهمية من شأنها الكشف بل و تجنب هذه التلاعبات و حماية حقوق كل أصحاب المصالح في المؤسسة، اذ أن مبادئها تعمل على تجنب الأزمات المختلفة قبل وقوعها فهي علاج حقيقي ووقائي للبنوك.

بالرغم من أن الحوكمة لا تكتسب الصبغة الإلزامية على الشركات أو البنوك إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خيارا، خاصة في ظل الأزمات المالية و الاقتصادية المتلاحقة و التي أصبحت سمة من سمات النظام الرأسمالي، فتطبيق أسس و مبادئ حوكمة الشركات من شأنه إظهار الشركة بشكل أكثر شفافية و يزيد من مصداقيتها في أسواق المال.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة

الحوكمة هي مفهوم يشير إلى العمليات والمبادئ التي تستخدم لإدارة وتوجيه المؤسسات والمنظمات، سواء كانت حكومية أو غير حكومية أو شركات. تعتبر الحوكمة أساسية لضمان تحقيق الأهداف المحددة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

1. مفهوم حوكمة الشركات

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من مصطلح "الحوكمة" وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه معاني الكلمة، و عليه يتضمن لفظ الحوكمة العديد من الجوانب منها: "الحكمة" وما تقتضيه من التوجيه والإرشاد، و"الحكم" وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك، و "الاحتكام" و ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية و تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة، و "التحاكم" طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة و تالعبها بمصالح المساهمين.¹

أما اصطلاحا فال يوجد تعريف موحد لمصطلح Governance Corporate متفق عليه بين كافة الاقتصاديين، المحللين، الأكاديميين والقانونيين، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

وهذا الاختلاف انسحب على الترجمة العربية حيث أطلق عليها عدة تسميات مثل: حوكمة الشركات الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، الإجراءات الحاكمة، حكم الشركات، حكمانية الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة وغيرها، وفيما يلي أهم المفاهيم المرادفة لحوكمة الشركات كما وردت في بعض الدراسات:²

¹ عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2006/2007

² الصاوي: عبد الحافظ: الحوكمة-الحكم الرشيد للشركات،شحاته السيد،علي: عبد الوهاب نصر:مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،ص14.

- أنها مرادف لمفهوم "الإجراءات الحاكمة" بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة؛

- أنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة" ألغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الاموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المؤسسات باستغلال أموالها ذاتيا أو باستثمارها في مشروعات غير رشيدة؛

- أنها تقابل "الحكم المؤسسي" باعتبارها مجموعة من العالقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها، بل وكل المهتمين بشؤونها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خالله يتم وضع أهداف المؤسسة والدوات التي يتم بها التنفيذ؛

- أنها تستخدم كبديل لمفهوم "التحكم المؤسسي" ألغ ارض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حائزي الأسهم، وحماية حقوق أصحاب الشأن، والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فضال عن تحقيق القيمة الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق.

2. نشأة حوكمة الشركات

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين، وفي مقابل ذلك الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات، وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام 1929م فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة والملكية الخاصة حيث رسخ يوجين فأما ومايكل جنسن قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة ونظرية الوكالة كوسيلة لفهم حوكمة الشركات .

ركزت نظرية الوكالة عند ظهورها على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح بهدف حماية حقوق ومصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري من طرف مجالس الإدارة لتعظيم مصالحهم الخاصة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات حيث قامت

العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين

بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وفي عام 1987م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات بتطبيق قواعد الحوكمة لمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.

وقد أثار موضوع الحوكمة جدلاً كبيراً في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف و إلى قلق المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي أدى ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م لوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر، وفي عام 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة ركز عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين، ثم توالى عدة دول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها، وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخراً، وعلى سبيل المثال مصر التي كان لها دور الريادة في عام 2000م، وفعلاً تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وهناك جهوداً مماثلة لبعض الدول العربية، حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي على زيادة التعاون في مجال حوكمة الشركات وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام.³

3. أهمية حوكمة الشركات.

اولاً: بالنسبة للمؤسسات

- المؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أداؤها أفضل فالمؤسسات التي تطبق الحوكمة يتوقع تخفيض تكلفة رأس مالها، ومن ثم تستطيع أن تجذب مستثمرين على نطاق أوسع أو معظمهم من اللذين يسعون للاستثمار طويل الاجل؛

³ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المرجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2003

- تقلل من احتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر المختلفة، كما أن المؤسسة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني عالقات مثمرة وطويلة المدى مع كل اصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعمال والموردين.

ثانيا: بالنسبة للمستثمرون وحملة الاسهم

يدرك المستثمرون احتمال حصولهم على عائد اكبر من المؤسسات التي تدار بشكل جيد، وهذا يحفزهم على الاستثمار، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثمارهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع والإهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوي الصلة بهم، فالحوكمة تحمي حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الأقلية من جملة الاسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

ثالثا: بالنسبة أصحاب المصلحة والمجتمع⁴

تتطلب الحوكمة احترام المؤسسات للالتزاماتها تجاه العاملين بها وعمالها و دائنيها ومورديها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه المؤسسات والقدرة على الاعتماد عليها.

ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل وبيئي الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد؛ وتتضمن هذه المزايا للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة، كما أن البالد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسئول و تحترم الملكية الخاصة تجتذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية؛ بالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد والابتكار الناتج عن المنافسة الشريفة والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما؛ أما في المجال السياسي فإن التحول إلى حوكمة الشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة في شركات

⁴ بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 70.

القطاع العام، ففي المناخ العام الذي يتمتع بالشفافية يذوي الفساد، ذلك أن إخفاء الرشاوي ويصبح أكثر صعوبة عندما تحتفظ المؤسسات بسجلات دقيقة، مما يمكن المديرين من إصدار قرارات أكثر حكمة، وحوكمة الشركات تكون في كثير من الأسواق الناشئة عنصر أساسي لتغيير العالقة بين رجال الأعمال والدولة، ذلك أن إضفاء عنصر الشفافية على هذه العالقة يساعد على استبعاد المحسوبية والمحاباة، بل وعلى العكس من ذلك يسهل قيام عالقة أكثر انفتاحا بين القطاع الخاص والحكومة.

4. خصائص حوكمة الشركات

نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من خصائص حوكمة الشركات، والتي شملت في دراسة أولية سبعة خصائص، وفي دراسة ثانية حشد لها عددا من الخبراء من كافة أنحاء العالم، خلص الخبراء إلى تحديد عدد من الخصائص التي تتسم بها حوكمة الشركات وهي كالتالي: ⁵

1 /المشاركة: وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتركز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة؛

2 /الادامة: التنمية الشمولية على المدى البعيد الداعية إلى تقليص حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية؛

3 /الشرعية: أي أن تكون السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي والقانونية المحددة من حيث

المعايير المرعية في المؤسسة والعمليات والإجراءات بحيث تكون مقبولة لدى العامة؛

4 /الشفافية: والتي تتركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات؛

5 /العدالة والمساواة: بحيث تتوفر الفرص للجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، مثلما يتم استهداف الفقراء وأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع؛

⁵ مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد 46، جوان 2009

5 - آليات الحوكمة :

آليات حوكمة الشركات:

وتعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة الممارسات (مهام وخصائص) تضمن للشركة السيطرة

على متغيرات بينها الداخلية، والتكيف مع متغيرات بينها الخارجية بالإفصاح على شفافية واضحة لتحقيق⁶

مطالب المصالح كافة وتهدف إلى:

1-2-1- الآليات الداخلية وتمثل في مجموعة المتغيرات الموجودة في الشركة التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على أداء الشركة، ويمكن تصنيفها إلى مجلس الإدارة بعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء إستراتيجية الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجية الشركة ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها، ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة. ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته جيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي⁷:

1-1 لجنة التدقيق:

يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية، وإشرافها الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها في الشركات، فضلاً عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

1-2 لجنة المكافآت :

⁶ زيتوني اسيا. دور اليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي للشركات التامين -دؤاسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية 4102-7002
مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 4102-5102 ص 22-32
⁷ حسنى رقية، مروة لكرامة (حمزة الفاطمة البيات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري)، المشفى الوطني الأول حول حوكمة الشركات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بشكرت منعقدة بالغترة 07:06 ماي 2012، من من 18-19

وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

1-3 لجنة التعيينات :

وتعني الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين، فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها تعيين أفضل المؤهلين وتقويم مهاراتهم باستمرار، وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان بين الوظائف المطلوب أشغالها .

ب - التدقيق الداخلي :

يقوم المدفون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العالمين في الشركات المملوكة للدولة، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

2-2 الآليات الخارجية:

تمثل جميع العوامل التي تؤثر في أداء الشركة التي يكون مصدرها البيئة الخارجية. المحيطة، وتعد من المصادر المهمة للضغط من أجل تطبيق قواعد الحوكمة من الأمثلة على هذه الآليات:

. منافسة سوق المنتجات والخدمات أو سوق العمل الإداري تعد الآليات المهمة الحوكمة الشركات وذلك لأنها لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفضل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تجذب سلوك الإدارة وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري والإدارة العليا. الاندماجات والاكنتسابات مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكنتساب من الأدوات التقليدية لإعدادة الهيكلية في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكنتساب الية مهمة من اليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، بحيث عالياً ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكنتساب أو الانتماج.

التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لعينة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة وعلى وجه الخصوص لجنة التحقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث

أن لجان التدقيق المستقلة والتشبيطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين والمختصين في حقل الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة. د التشريع والقوانين غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية ، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.⁸

المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات و النسب المالية بالإضافة الى لوحة القيادة و التي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الاداء الفعلي للمؤسسة، و لأهمية الأداء المالي في المؤسسة سنحاول التطرق من خلال هذا المحور إلى الأداء المالي في المؤسسة من خلال بعض التعاريف و كذلك تحديد أهميته و أهدافه في المؤسسة و كذلك العوامل المؤثرة فيه.

1. تعريف تقييم الاداء المالي

لكي تتمكن من تعريف تقييم الاداء المالي لبد ان نقدم تعريفاً للأداء المالي وسوف يتم التركيز على أهمها:⁹

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة.

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم

⁸ صلي رقية مروة كرامة ، المرجع الأخيرة من من 10-21

⁹ دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007، ص 36.

المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح.

ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية و هذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة و التي تظهر جليا من خلال:

- تركيبية ميزانيتها المالية من أصول و خصوم و مدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي؛
 - درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل و معدل دوران دورة الاستغلال، و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي؛
 - حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.
- كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء و فحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي:
- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
 - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
 - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح؛
 - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة و فعالية.¹⁰ و للوقوف على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المالية يجب تقديم الأداء المالي، و لهذا فإننا سنحاول تعريف تقييم الأداء المالي كما يلي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية و المالية المتاحة للمؤسسة و هذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة. كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، و في تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية و اهتمام أكبر.

و يمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية و المالية المتاحة؛
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول و ذلك يتضمن إقرار حجم و نوع الاستثمار المناسب، و تحديد الحجم المناسب من رأس المال و الديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

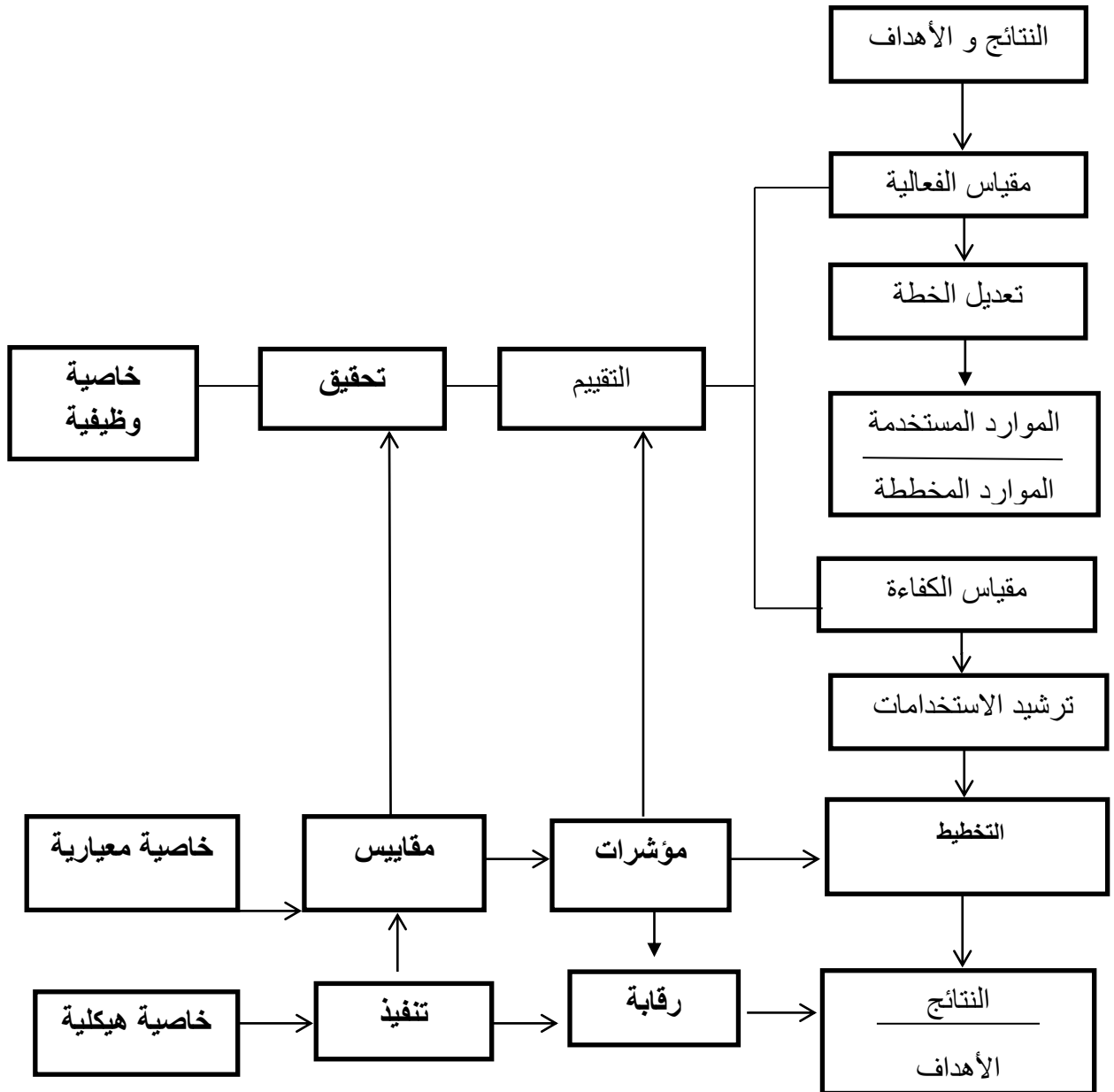
مما سبق ذكره من تعاريف يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز و ذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، و ذلك على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.¹¹

¹⁰ بنية حيزية، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

¹¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص

و لتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر،

الرياض، 2000، ص 39.

من خلال الشكل السابق يتضح أن تقييم الأداء المالي هي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية و مقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

2 . أهمية الاداء المالي:12

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة.

3. أهداف الأداء المالي:

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

¹² زيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011، ص 72.

و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

3- العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي:

- الهيكل التنظيمي؛
- المناخ التنظيمي.
- التكنولوجيا؛
- الحجم.

أ- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها و من تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية و كفاءة¹³

ب- المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم و اتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة

¹³ فلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 133.

عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وتقديم معلوماتلمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

ج - التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموازنة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

د - الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات ،فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر

المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.¹⁴

الحوكمة تشير إلى الهياكل والممارسات التي تحكم إدارة وإشراف الشركات والمؤسسات، وتهدف إلى تعزيز الشفافية والمسؤولية وحماية مصالح المساهمين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين. وبالتالي، لها تأثير مباشر على أداء المالي للشركات.

ترتبط الحوكمة المؤسسية بشكل أساسي بالأداء المالي من خلال عدة طرق، بما في ذلك:

شفافية ومعلوماتية: الحوكمة الجيدة تتطلب نشر معلومات دقيقة وموثوقة عن الأداء المالي والمخاطر والفرص التي تواجه الشركة. هذا يساعد المستثمرين والمساهمين على اتخاذ قرارات استثمارية مطلعة ويعزز الثقة في الشركة.

مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة جزءاً رئيسياً في هيكل الحوكمة، ويتولى مسؤولية توجيه الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية. إذا كان مجلس الإدارة قوياً ومستقلاً، فمن المحتمل أن يتخذ القرارات المالية الصائبة ويساعد على تحقيق أداء مالي ممتاز.

رقابة داخلية: الحوكمة تتضمن إقامة نظام رقابة داخلية فعال يساعد في تحقيق التشغيل السليم للشركة وضمان التزامها بالقوانين واللوائح المالية. يساهم هذا في تقليل المخاطر وتحسين الأداء المالي.

مكافآت الإدارة: ترتبط نظم المكافآت والتعويضات للإدارة بالأداء المالي. إذا كانت هناك آليات مناسبة لربط الأداء المالي للشركة بمكافآت الإدارة، فقد يتم تحفيزهم لاتخاذ القرارات الصائبة وتحقيق أداء مالي ممتاز.

الامتثال والمسؤولية الاجتماعية: يُعتبر الالتزام بمبادئ الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية واحداً من عناصر الحوكمة الجيدة. إذا كانت الشركة تدير أعمالها بطريقة مسؤولة اجتماعياً، فقد تحظى بدعم المستثمرين والعملاء وتحقق تفوقاً في الأداء المالي.¹⁵

¹⁴ زيدي البشير، مرجع سبق ذكره 2011، ص 72.

¹⁵ خضار عبد الرحمن، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفاق تطويره. دراسة حالة مؤسسة بلاست افريك غرداي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة. جامعة ورقلة الجزائر 2102

بصفة عامة، الحوكمة المؤسسية الجيدة تسهم في بناء الثقة والاستقرار وتعزيز الأداء المالي للشركات. يعتبر تحقيق التوازن بين مصالح جميع أصحاب المصلحة وتعزيز الشفافية والمساءلة أمورًا حاسمة لتحقيق النجاح المالي على المدى الطويل.

4. الأساليب الحوكمية لتحسين الأداء

أما فيما يتعلق بدور الحوكمة في تحسين الأداء فقد حدد الفكر المحاسبي والمالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحوكمة على الأداء، وتمثل هذه القنوات في الآتي:

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي: إن التطبيق السليم للحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص الدخول لأسواق رأس المال، وذلك من خلال القضاء على أهم عائقين أمام الشركات للوصول لمصادر التمويل الخارجي وهما:

✓ عدم اتساق المعلومات بين الممولين والمقترضين نتيجة ضعف الإفصاح المحاسبي؛

عدم قيام المقترضين بالعمل لمصلحة المقرض بالشكل الأفضل مما يعني إهمال ذوي المصالح المرتبطين بالشركة؛

- زيادة قيمة المؤسسة: لا تؤدي ممارسات الحوكمة إلى زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي فحسب، وإنما تؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة المؤسسة وميل المستثمرين إلى دفع

- تخفيض مخاطر الأزمات : في هذا السياق أوضحت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي للاختيارات المالية يعود بشكل محوري إلى ضعف التشريعات، وبالتالي ضعف الحماية للمستثمرين مما يجعل صافي التدفقات النقدية أكثر حساسية للأحداث ذات الأثر السلبي التي تؤثر على مستوى ثقة المستثمرين في الأسواق بحيث ينخفض العائد على الاستثمار بشكل قد يقود إلى انهيار العملة وأسعار الأسهم، إضافة

إلى ذلك فإن فوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تذبذبا منها في الأسواق المتطورة ويرجع ذلك إلى أن المديرين في تلك الأسواق أكثر تعقلا وممارسة حوكمة الشركات.¹⁶

تحسين العلاقة بين كل أصحاب المصالح إن كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين العمال الموردین الحكومة) يراقب ويؤثر على إدارة المؤسسة بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة وتحسين وضعها، حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت المؤسسة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردین وعلى سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والاجتماعات والصرحة والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.

تأثير ممارسات الحوكمة على الأداء

إن تأثير ممارسات الحوكمة على الأداء لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا توافرت الخصائص التالية في هيكل الحوكمة:¹⁷

القدرة على منح الضمان بأن الوكيل يأخذ القرارات التي تتوافق والعقد الذي تم تأسيسه بين الوكيل والمالك وضمنا استمرارية تدفق رأس المال لتمويل الشركة؛

- الحد من الآثار المترتبة على عدم اتساق المعلومات بين المديرين ومزودي رأس المال والذي يمكن أن يؤدي إلى ضياع ثروة المقرضين (الممولين)؛

- القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهة التحايل والخذاع الذي يوجه لسلب مصادر وأموال الشركة؛

¹⁶ نعيمة يحيوي، حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري 06ماي 2012، ملتقى وطني صفحة (12-14).

¹⁷ سليمان رشيدة، دور اليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين. مذكرة ماستر تخصص مالية وحكمة الشركات، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 ص 76.

إن الممارسة الجيدة واحترام مبادئ وآليات الحوكمة يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والشركة والمجتمع ككل إلا أن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسباً من الضمان لتحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم، كما تضمن آلياتها قوة وسلامة أداء الشركات ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية والاقتصاديات والمجتمعات وهنا نجد العلاقة بين الآليات والمبادئ علاقة طردية لأنهما يكملان بعضهما لكي تحقق الشركة كل أهدافها المرجوة.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

1. دراسات بالعربية

الدراسات السابقة في الموضوع من أهم الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا ما يلي :

1-دراسة عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون تحت عنوان "إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني": هي عبارة عن مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة خيضر المنعقد بالفترة 6-7 ماي.2012

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز الآثار المترتبة عن تطبيق آليات حوكمة الشركات على أداء شركات التأمين التعاونية.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

. يوجد أثر إيجابي عند تطبيق الحوكمة على أداء الشركة.

. تطبيق مبادئ الحوكمة يحقق جودة في التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين التعاونية.

2-دراسة عثمانى ميرة تحت عنوان أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال": هي عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع مالية بنوك وتأمين، جامعة المسيلة. تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة، وإبراز الدور الذي تلعبه البنوك في توفير بيئة استثمارية ملائمة في الجزائر .

توصلت هذه الدراسة إلى:

- . تعتبر الحوكمة في المصارف مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، وأن المسؤولية الكبرى ملقاة على عاتق مجلس الإدارة.
- . من أهم المشاكل التي تعترض تمويل الاستثمارات في الجزائر سوء تسيير منح القروض والإجراءات البيروقراطية، وطول مدة الرد على طلبات القروض.

3 دراسة محمد نجيب دبابش طارق قدوري تحت عنوان دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر ، 5-6 ماي 2013

هدفت هذه الدراسة لتبيان أهمية دور المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاقتصاد، ولضمان نجاح هذه المؤسسات أكد الباحثان على ضرورة اتباع المؤسسات النظام المحاسبي المالي لما يوفره من معرفة مالية. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها :

. أهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتطلب محاسبين مسجلين بالمعرفة العلمية والأساليب الحديثة لضمان مساهمة المؤسسات الصغيرة بشكل فعال.

غياب التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط في كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وافتقارها للإطارات ذات الكفاءة المهنية في هذا المجال، مما يجعلها عرضة لاختلال توازنها المالي نظرا لعدم تحكمها في تسيير تدفقاتها المالية.

4. دراسة: نبيل قبلي (2017) بعنوان: " دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة " وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تمت مناقشتها بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف حاولت دراسة أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على تفعيل الأداء المالي في قطاع التأمينات حيث تناولت الدراسة عينة من 36 مبحوثا من مجتمع دراسة مكون من ثلاث مؤسسات عاملة في قطاع التأمينات وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التأثير الكلي لتطبيق مبادئ

حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين بلغ ما قدره 0,123 أي أن 12,3% من الزيادة في فعالية الأداء المالي تعود إلى التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات.

2. الدراسة بالأجنبية :

انطلاقاً من فكرة أن المعرفة العلمية هي معرفة نسبية جزئية غير مطلقة قابلة للتحسين تتغير بتغير وسائل التحليل، وإدراكنا منا لخاصيتها التراكمية كمستلزم أساسي للتطور والتتابع المعرفي في العلوم المختلفة يتعين على الدارس الرجوع إلى إلى دراسات السابقة للظواهر المراد دراستها للاستفادة منها، مناقشتها مقارنتها نقدها وإثراءها أو تجاوزها.

1 دراسة: مليون مندي (MELYON Mondy، 2014) بعنوان: تحليل تطبيقات الحوكمة في

الشركات السنغالية " Analyse des pratiques de gouvernance dans les entreprises SENEGAISES"

وهي عبارة عن مقالة علمية منشورة في مجلة حياة وعلوم المؤسسة العدد 198 (sciences 4 vie & de l'entreprise)، وقامت الدراسة باختبار آليات الحوكمة في الشركات السنغالية من خلال إجراء 20 مقابلة إدارية مع مسيري هذه الشركات ، وتمت معالجة وتحليل المعلومات وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من المسيرين يقومون بتطبيق آليات الحوكمة في الشركات السنغالية، كما أكدت على أنه لا يمكن الحكم على وجود نموذج وحيد وشامل للحوكمة مسطر من طرف الأسواق المالية، بل قد تتعلق الحوكمة بالوضعيات الاجتماعية للمسيرين، كما توصلت الدراسة إلى أن وجود ثقة في المسيرين يساعد على تخفيض التطبيق الإجباري لآليات الحوكمة. 2 دراسة محمد تريكي وزيايد بوعزيز (Zied Bouaziz (Mohamed Tri (2012

الموسومة بـ " L'impact du conseil d'administration sur la performance financière des entreprises Tunisiennes" وهي مقالة علمية منشورة في (MPRA) وثيقة رقم: 38672 ، حيث قامت بدراسة خصائص مجلس الإدارة باعتباره يلعب دوراً رائداً كآلية داخلية لحوكمة الشركات وفعاليتها تخضع لوجود عدة عوامل أهمها خصائصه التي تتصل أساساً باستقلالية أعضاء المجلس بالإضافة إلى حجم المجلس

والجمع بين وظائف صنع القرار والمراقبة ودرجة استقلالية لجنة التدقيق وتنوع المجلس وأثرها على الأداء المالي والذي تم قياسه من خلال ثلاث نسب مختلفة هي: العائد على حقوق المساهمين (ROA)، والعائد على الأصول (ROE)، و Q، توبين ومن خلال وضع ثلاثة نماذج من الانحدارات الخطية، حيث أجريت الدراسة التجريبية على عينة مكونة من 26 شركة تونسية مدرجة في بورصة تونس على مدى 4 سنوات (2007-2010)، حيث أظهرت النتائج للنماذج التقديرية نتائج مرضية تبين أهمية تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات التونسية خلال الفترة المدروسة.

3 دراسة تركي راحي الحمود وآخرون (2013) "أثر ممارسات الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية" دراسة تحليلية وهي عبارة عن مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول "حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن يومي 17-18 نيسان (أبريل)، 2013، هدفت إلى معرفة أثر التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة على أدائها، تكونت عينة الدراسة من 114 شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في نهاية سنة 2010، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تركيز الملكية، عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين أداء الشركات كما بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التزام الشركات بمبادئ الحوكمة بين القطاعين الصناعي والخدمي

4 دراسة لويزي أمير (LOUIZI Amir، 2011) بعنوان: محددات الحوكمة الجيدة وأداء المؤسسات الفرنسية، دراسات تجريبية. " les déterminants d'une « bonne » gouvernance » et la performance des entreprises françaises: Etude empiriques"

هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التسيير بجامعة جون مولان ليون 3 (Jean Moulin 3 Lyon)، حاولت من خلال عينة مكونة من 132 شركة مدرجة في بورصة فرنسا، عاملة في القطاع المالي وقطاع الخدمات العمومية خلال فترة 07 سنوات (2002-2008)، التعرف على آليات الحوكمة التي تؤثر أكثر على أداء الشركات وتحليل العلاقة بين آليات الحوكمة من جهة وأداء الشركات الفرنسية من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين تطبيق بعض آليات الحوكمة (تركز الملكية...) وأداء الشركات ووجود علاقة إيجابية من خلال تطبيق آليات أخرى (استقلالية مجلس الإدارة أجور المسيرين....

5. دراسة كون أرونة (KONE Arouna ، 2009)

بعنوان: آليات الحوكمة وأداء قطاع القطن في مالي *Mécanisme de gouvernance et performance de la filière coton du MALI* عبارة عن أطروحة دكتوراه حيث حاولت الدراسة بيان أثر تطبيق آليات الحوكمة على أداء

قطاع القطن في مالي، حيث قامت بدراسة أربع متغيرات الثقة المراقبة، المشاركة، الحوكمة التعاقدية وأثر كل منها على الأداء المالي والأداء غير المالي، وقامت الدراسة من خلال استبيان موزع على عينة مكونة من 1069 مستخدم لمادة القطن، وبعد إجراء تحليل الانحدار لتتوصل إلى أن هناك ثلاث آليات للحوكمة تؤدي إلى تحسين الأداء الثقة المشاركة الحوكمة التعاقدية) كما أن لها أثر ايجابي على الفاعلية وتحسين المردودية.

3. أوجه الشبه و الإختلاف في الدراسات السابقة

أوجه الشبه

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يكمن في كون هذه الدراسة ركزت على الأثر المنفرد لكل آلية من آليات الحوكمة على الأداء المالي للشركات هذا من جهة، ومن جهة أخرى دراسة الأثر من خلال تطبيق جملة الآليات التي اعتمدها الدراسة مجتمعة أي في ظل الأخذ في الاعتبار وجود علاقة تفاعلية بين هذه الآليات فيما بينها ومدى أثر ذلك على الأداء المالي.

أوجه الإختلاف :

تتناول الدراسات السابقة العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي في الشركات، وقد تظهر اختلافات في النتائج والتوجهات بين هذه الدراسات. إليك بعض أوجه الاختلاف الشائعة في هذا المجال:

قياس الحوكمة والأداء المالي: قد يختلف الباحثون في طرق قياس مؤشرات الحوكمة والأداء المالي. يستخدم العديد من الباحثين مقاييس مختلفة ومؤشرات مالية متنوعة لتقييم الحوكمة والأداء المالي، مما يؤدي إلى اختلافات في النتائج.

البيئة الثقافية والقانونية: يعتبر البيئة القانونية والثقافية للشركات من العوامل المؤثرة في العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي. يمكن أن تختلف تلك العوامل من بلد لآخر، مما يؤدي إلى تباين في النتائج.

حجم العينة ومنهجية البحث: قد تختلف الدراسات في حجم العينة المستخدمة ومنهجيات البحث المعتمدة. بعض الدراسات قد تستخدم عينات صغيرة ومحدودة، في حين أن البعض الآخر يعتمد على عينات كبيرة وشاملة. كما يمكن أن يؤثر نوع التصميم البحثي المعتمد على النتائج المستنتجة.

الوقت والسياق: قد تختلف العوامل التي تؤثر في العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي مع مرور الوقت وتغير السياق الاقتصادي والصناعي. على سبيل المثال، قد تكون هناك تباينات في النتائج بين فترات الرخاء الاقتصادي والركود.

النمط التنظيمي: قد تتأثر العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي بنوع التنظيم والهيكل التنظيمي للشركة. قد يكون لدى الشركات ذات الهياكل التنظيمية المختلفة تأثير متباين على العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي. عليك أن تتذكر أن هذه الاختلافات لا تعني بالضرورة عدم وجود علاقة بين الحوكمة والأداء المالي. فعلى الرغم من وجود اختلافات في الدراسات السابقة، فإن العديد منها قد وجدت علاقة إيجابية بين مؤشرات الحوكمة والأداء المالي في الشركات.

خلاصة:

من خلال كل ما تم التعرض إليه في هذا الفصل تم التوصل إلى أن الأداء هو الطريقة التي تنجز بها الشركة أعمالها لتحقيق غايتها، ويشمل كل من الكفاءة والفعالية والإنتاجية، كما أنه يتأثر بمجموعة من العوامل سواء كانت داخل الشركة أو خارجها، حيث أن عملية تقييم الأداء تساعد الإدارة كثيرا في عملية اتخاذ القرارات، ومن أهم الأساليب التي تساعد على تقييمه استخدام النسب المالية.

كما تم التوصل إلى أن تحسين الأداء بجميع جوانبه، يكون بالاعتماد على تطبيق آليات حوكمة الشركات لما لها من دور في تطوير أداء الشركة والارتقاء به نحو مستويات أعلى وأفضل.

الفصل الثاني :

الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي

للشركة الوطنية للتأمين

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

تمهيد

إن العمليات التي تزاورها شركات التأمين أو إعادة التأمين تختلف عن تلك التي تزاورها المنشآت الأخرى ، فالأسس والمتطلبات إعداد التقارير تختلف عن تلك المتطلبات الخاصة بالمنشآت الأخرى وهذا ما سيتضح عند دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات الذي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الحوادث المستقبلية التي قد تصيب المأمن له في نفسه أو ماله.

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

1. ماهية المؤسسة الشركة الوطنية للتأمين SAA

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل , ذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل إختراق عمله المجهول . فيعد هذا الأخير أي التأمين العنصر الداحص الى كل العراقيل الإجتماعية و الإقتصادية و حتى الأمنية منها في بعض الأحيان , و ذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الضرر . و لذلك يسارع الإنسان منذ الأزل لإبتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج و العمل .

1.1 : عموميات حول الشركة الوطنية للتأمين

•أولاً : مفاهيم عن الشركة الوطنية للتأمين SAA

يخضع حاليا سوق التأمين قانونيا الى أمر 7.96 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات والأمر 6.96 المؤرخ في 10\03\1996 المتعلق بالتأمين القرض وكانت الشركة الجزائرية تأسست قبل صدور الامر 7.96

•نشأة الشركة الوطنية الجزائرية للتأمينات

نشأت الشركة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر 1963 مؤسسة مختلطة جزائرية بنسبة 61% و 39% من رؤوس الأموال على التوالي و هذا نظرا لإفتقار الجزائر عقب الإستقلال للأطراف ذات الكفاءة في مجال التأمينات .

بدأت المؤسسة نشاطها إبتداء من السنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين و عمال جزائريين الا انه بعد ذلك و تحديدا في 27 مايو 1966 تم تأميم الحصة المصرية قمة الهرم و بذلك تم إحتكار الدولة قطاع التأمين

و في سنة 1976 في نطاق سياسة تخص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين على تحويل السوق المحلية للأخطار البطالة تأمين السيارات, تأمين على الحياة , الاخطار البسيطة للخوادم كالتجارة و الحرفيين سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين على الاستقلاليتها المالية و تحولت من مؤسسة عمومية الى شركة ذات اسهم برأس مال يقدر بحوالي 80 مليون دينار جزائري 1992 الى 500 مليون دينار جزائري ليصل في سنة 1998 الى 2,5 مليار ليلعب سنة 2005 الى 3,8 مليار دينار جزائري ليرتفع في سنة 2016 الى حوالي 30,4 مليار دينار جزائري .

•تسيير الشركة الوطنية للتأمين SAA

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

تسيير الشركة من طرف المدير العام مرفقا بمديرين مركزيين بالنيابة و هما المدير التقني و مدير الإدارة يشرفان على عدة مزايا و هيا كالاتي :

1_ مدير عام بالنيابة خاص بالجانب التقني و يتكون من

- مديرية المراقبة العامة

- مديرية التأمين على الأشخاص

-مديرية الإنتاج و التأمين و إعادة التأمين

-مديرية النقل

-مديرية المنازعات

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

2_المدير العام خاص بالإدارة العامة :

- مديرية المالية المحاسبية
- مديرية الاعلام الآلي
- مديرية المواد البشرية
- مديرية الممتلكات

• تصنيف الشركة الوطنية للتأمين SAA

في المرتبة الاولى وطنيا من حيث راس المال تصنف الشركة الوطنية Saaو المقدرة حوالي مليار اي %23 من السوق الوطني زائد عدد المديریات الموجودة على كامل التراب الوطني المقدرة بحوالي 14 مديرية جهوية بمجموع وكالات تقدر ب 520 منها حوالي 290 وكالة مباشرة و 230 وكلاء عاملون و تحتوي كذلك على 3 مراكز تكوين موجودة بكل من وهران , باتنة , تيزي وزو , و بمجموع 25 مركز معاينة و من بين المديریات الجهوية توجد مديرية سيدي بلعباس

•تعريف المديرية :

من بين الوكالات التأمين الخاصة بالشركة الوطنية للتأمين على مستوى المديرية الجهوية سيدي بلعباس نحد وكالة عين تيموشنت (ب) بذات الرمز 2412 هاته الوكالة متواجدة على مستوى ولاية عين تيموشنت

•الموقع:

عين تيموشنت 52 شارع باستور

تعتبر من الوكالات الرائدة على مستوى الوطني و الولائي نظرا لرقم الأعمال المحقق في السنوات الأخيرة و المقدر ب 90 مليون دينار , أي 9ملاير سنتيم و معدل السرية المخالفات للمواد الخاصة بالسيارات المادية و الجسمانية و ملفات الأخطار متعددة بنسبة %120 و نصف ضمن الوكالات ذات طراز (أ) نظرا لرقم الأعمال المذكور أعلاه

_ و تحتوي وكالة عين تيموشنت على عدة مصالح منها :

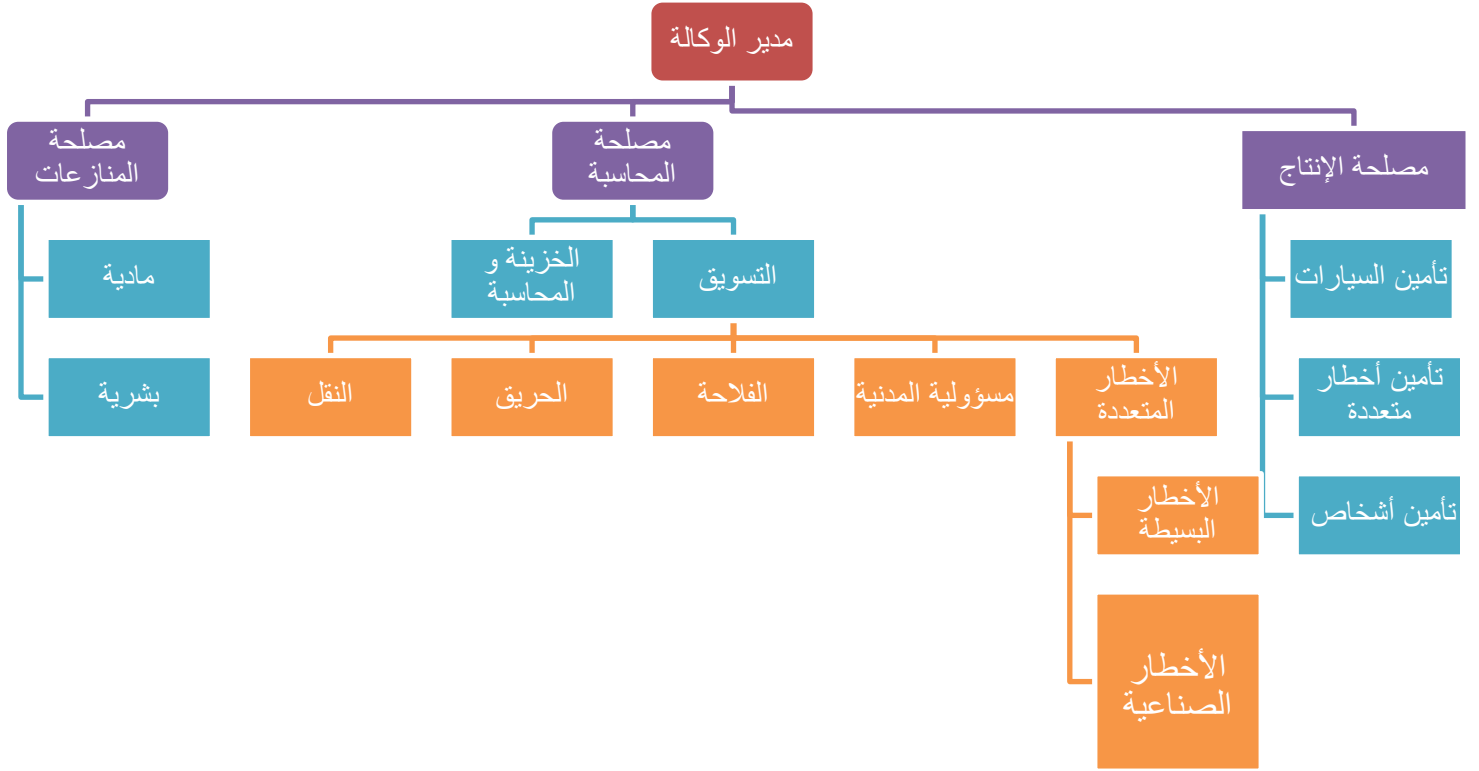
- 1_مصلحة الإنتاج (فرع إنتاج السيارات) (فرع إنتاج الأخطار المتعددة)
- 2_ مصلحة الحوادث (فرع الحوادث المادية) (فرع حوادث جسمانية) (فرع حوادث المتعددة)
- 3_ مصلحة المحاسبة (تخص تسيير الإيرادات والنفقات الخاصة بمختلف المصالح) (النفقات العامة) (فرع المحاسبة) (فرع المالية خاصة بالديون)

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

الى جانب 8 عمال , 2 حراس , عاملة نظافة , مدير الوكالة , 4 نواب رؤساء المصالح , 2 رؤساء الفرع

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

الشكل 02: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA



الشركة الوطنية للتأمينات هي مؤسسة عمومية ذات اسهم و مستقلة ماليا , أما رأس مالها فهو من الخزينة العمومية , تسيير من طرف مجلس الإدارة يتولى رئاسته المدير العام , الذي ينتخب من طرف مجلس الإدارة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وهو يتمتع بالسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتسيير و الإدارة , و يساعد هذا الأخير كذلك في مهامه مديرين عامين هما :

- المدير العام المساعد التقني الذي يقوم بإعداد خطة شاملة لتجسيد السياسة العامة التقنية المسطرة لكل أنواع التأمينات بما في ذلك سياية التسويق و تسيير الموارد البشرية تحت سلطته
- المدير العام المساعد الإداري الذي يسهر على تسيير الإداري و المالي للمؤسسة .

المطلب الثاني : مهام و خدمات و أهداف المؤسسة

لكل مديرية و قسم من المديرية الشركة الوطنية للتأمين Saa مهام يتم عرضها فيما يلي :

1- قسم التسويق : تتمثل مهامها فيما يلي :

- الإشهار للتعريف بمنتجات المؤسسة
- تنشيط شبكة التوزيع
- التخطيط و قيام بالدراسات الخاصة بالمؤسسة
- تحديد أهداف كل فرع تأمين موسمي

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

- البحث و التطوير منتجات جديدة
- 2- مديرية الموارد البشرية : تتكلف بالمهام التالية :
 - إعداد العلاقات الإجتماعية في المؤسسة
 - تكوين موارد بشرية في المؤسسة من اجل التكيف مع المحيط
 - التنسيق بين مختلف المديريات
 - تنظيم المؤسسة
- 3- مديرية الأملاك تقوم ب :
 - تقديم الوسائل اللازمة منها المادية , المالية و التقنية
 - مراقبة و متابعة تسيير الممتلكات
 - إعداد الدراسات و مراقبة البرامج الجديدة
- 4- قسم تأمين الأخطار المؤسسات : تتمثل مهامه في
 - تحسين خدمات التأمين الخاصة بالنقل
 - تجميع المعلومات الإحصائية
 - تنفيذ عقود التأمين
- 5- مديرية المراقبة العامة : تقوم بالوظائف التالية
 - تقديم التقارير السنوية
 - البحث عن الفروقات المسجلة
 - متابعة الإستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة
- 6- مديرية التنظيم و الدعاوي القضائية : و مهامها هي
 - تسيير الأعمال القانونية
 - تحديث الإجراءات التي تسمح بتطبيق القانون
 - تديد وسائل التعويض
 - تطبيق القواعد القانونية في المؤسسة
- 7- المديرية المالية و المحاسبية :
 - تسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبية
 - إعداد الميزانية العامة و جدول حساب النتائج
 - تسيير الخزينة
 - دفع الضرائب

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

- متابعة دفع الأجرور و تغطية الديون
 - 8-مديرية نظام المعلوماتية :
 - تحليل المعلومات المحاسبية و الإحصائية
 - إعداد برامج المعلوماتية من اجل تسيير المؤسسة
 - إنشاء شبة معلوماتية تربط بين المديریات
- 9- المديرية العامة التقنية : و تحتوي على مديريةة التأمين و مديريةة البحث و تطوير و تقوم بالمهام التالية :
- مراقبة خزينة المؤسسة
 - تقييم المردودية في المؤسسة من خلال الأموال الموظفة

2.1 مهام و أنشطة و أهداف المؤسسة

تنفرد الشركة الوطنية للتأمينات saa بتشكيلة متنوعة و متميزة من الخدمات تتمثل فيما يلي :

اولا : التأمين من الكوارث الطبيعية

هذا النوع من التأمين يهدف لحماية الزبون من جميع الأضرار التي تحدثها

الكوارث الطبيعية، والتتصيب المحاصيل الزراعية وجميع الممتلكات، شرط أن يكون قد أمن الزبون ممتلكاته قبل وقوع الكارثة، و تتمثل هذه الكوارث الطبيعية في

• الزلزل

• الفيضانات والطين

العاصفة والرياح العنيفة

حركات الأرض

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

ثانياً تأمين النقل: يشمل هذيشمل هذا التأمين النقل وجميع الأضرار التي تحدث للسلع من جراء عملية نقلها، حيث اصبح هذا النوع من التأمين في يومنا هذا ضروريا جدا، ويخص تأمين النقل الجوانب التالية :

- التأمين النقل البحري
- التأمين النقل الجوي
- التأمين البري

ثالثا : التأمين على السيارات

النوع من التأمين يقوم العميل بتأمين سيارته أو سياراته من المخاطر في هذا التميمكن أن تصيبها أثناء سيرها أو توقفها، سواء كانت هذه المخاطر ناتجة من الزبون نفسه أو من طرفآخر، ويشمل هذا النوع من التأمين عدة أنواع هي :

- التأمين من السرقة
- التأمين من الحريق
- التأمين على الزجاج
- التأمين الشامل من كل المخاطر

رابعا التأمين على السكن : يختص هذا النوع في التأمين على المساكن و جميع الأضرار التي يمن أن

تصيب مسكن الزبون , التأمين من السرقة , من الثلوج , من الماء أو في حالة حريق

3.1 تعريف القسم المحاسبة

إن مكتب المحاسبة له دور كبير في تسيير المؤسسة و ذلك من خلال القيام بالعديد من الأعمال و من أبرزها :

مهام القسم

إدارة الخزنة:

يضع قسم المحاسبة والمالية سياسة إدارة الخزنة ليتم اعتمادها من قبل كل من يتعامل مع النقد أو ما يعادله. تشمل إدارة الخزنة على أشياء مثل مستوى المخاطرة الذي يمكن أن تتحمله الشركة في أي وقت. عادة ما

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

تتم إدارة وظائف الخزانة من قبل مساعد المدير المالي بينما يتولى المدير المالي أو المسؤول المالي الرئيسي جوانب المحاسبة المالية.

وظائف الخزانة في الشركة هي جميع الأنشطة التي يؤديها موظف مسؤول بهدف تنفيذ سياسات الخزانة.

مراقبة التكاليف:

إلى حد ما ، فإن جوهر المحاسبة بالكامل هو التحكم في التكلفة وإعداد التقارير عن الأنشطة. لن يكون هناك قسم محاسبة إذا لم يشارك بنشاط في أنشطة توفير التكاليف. من المعتاد أن يكون قسم المحاسبة في سجل مع قسم آخر في المقام الأول بسبب خفض التكاليف.

الفواتير ومراقبة الائتمان:

تتحمل إدارة المحاسبة والمالية مسؤولية التأكد من أن العملاء يدفعون فواتيرهم الصحيحة في الوقت المحدد.

تقييم الاستثمار:

من خلال تطبيق تقنية الميزنة الرأسمالية وتقنية تقييم الاستثمار ، يساعد قسم المحاسبة والمالية الشركات على تمرير كل مشروع كبير عبر الفرن للتأكد من أنه سيكون مفيدًا.

ضمان الامتثال للقوانين ذات الصلة:

عالم الأعمال الذي نعيش فيه الآن يتغير باستمرار في محاولة لجعل الأمور أفضل. حقيقة أن معظم الأنشطة التجارية الصغيرة ليس لديها محامين أو محامين مخصصين في كشوف المرتبات الخاصة بهم تجعل من الضروري أن يلتزم قسم المحاسبة بالقوانين ذات الصلة بالأعمال التجارية.

التعامل مع المسائل الضريبية:

يتولى قسم المحاسبة والمالية للشركات الصغيرة شؤون الضرائب. وهذا يشمل تحويل جميع تفاضيل المعاملات إلى السلطة المختصة.

إعداد البيانات المالية:

على الرغم من أن إعداد البيانات المالية مسؤولية قانونية على عاتق مديري الشركة ، إلا أن قسم المالية والمحاسبة مطالب دائمًا بإعداد البيانات المالية.

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

حماية الأصول من خلال الرقابة الداخلية:

يلعب المحاسبون والمهنيون الماليون دورًا حيويًا في المساعدة على حماية أصول الشركة. يفعلون ذلك من خلال تصميم وتنفيذ ضوابط داخلية وضوابط إدارية قابلة للتطبيق.

إدارة ومراقبة المخزون:

تقع مراقبة وإدارة المخزون ضمن اختصاص قسم المحاسبة والمالية. لا يوجد قسم آخر مجهز بشكل أفضل لإدارة ومراقبة مخزون الأعمال التجارية الصغيرة.

وظيفة الاستشارات التجارية:

يقدم قسم المحاسبة والمالية خدمات استشارية للأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ضمان نظام المعلومات:

نمت المحاسبة كمهنة على مر السنين لتصبح مهنة معالجة المعلومات. يجب إعطاء هذه المعلومات نوعًا من المصدقية من قبل المحاسب الذي يعمل كمدققين - مدققين داخليين للشركات الصغيرة.

نظام الرواتب:

إدارة نظام الرواتب مهمة جدا في إدارة الأعمال الصغيرة. إذا فهتم الأمر بشكل خاطئ ، فقد ينهار العمل بأكمله.

كتابة دليل السياسة والإجراءات المحاسبية:

إن كتيبات السياسات والإجراءات المحاسبية هي وثائق حية توجه المعاملات المالية والمحاسبية للشركة ككل. يجب اعتماد هذا الدليل من قبل الإدارة العليا.

وظيفة خدمة العملاء:

نعم ، يتعامل هذا القسم مع العملاء الداخليين والخارجيين. يتعين على المحاسبين الآن أداء واجب رعاية العملاء.

الميزنة والرقابة على الميزانية:

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

الميزنة ومراقبة الميزانية هي إحدى الأدوات في ترسانة الشركات المستخدمة لضمان أن الأمور تحت السيطرة. بشكل افتراضي ، فإن وظيفة وواجب قسم المحاسبة والمالية هو التعامل مع الميزانية ومراقبة الميزانية في شركة صغيرة ومتوسطة الحجم.

توفير المعلومات للإدارة:

يعتمد المديرون في الغالب على السجلات والبيانات والتقارير الحاسوبية لاتخاذ القرار. هذه المعلومات تأتي في أشكال وصيغ مختلفة.

إدارة المشتريات:

ليس هناك ما هو أفضل من وجود محاسب داخلي يدير مشترياتك. والسبب في ذلك هو أنه يمكنك أن تطمئن إلى أنك ستحصل على أفضل الصفقات.

إدارة الأصول:

إدارة الأصول هي أحد مهام قسم المحاسبة والشؤون المالية لإدارة أصول المنظمة. في الأساس ، سيكونون بمثابة سجل شامل للأصول.

إدارة التدفقات النقدية وقضايا السيولة:

بغض النظر عن مدى ربحية الأعمال التجارية ، فسوف تنفجر إذا لم يكن لديها ما يكفي من السيولة النقدية وما يعادلها. كما لا يمكن ترك هذه الوظيفة لأي قسم آخر في الشركة.

إدارة رأس المال العامل:

يمكن للمنشآت تحسين تدفقها النقدي ببساطة عن طريق إدارة رأس المال العامل بشكل صحيح. هذا مجال آخر حيث يثبت المحاسبون والمهنيون الماليون قيمتهم لصاحب العمل.

منع الاحتيال:

للمحاسبين دور كبير في منع الاحتيال في المؤسسة. لا تستطيع الإدارات العليا وحدها أن تكسب المعركة ضد الاحتيال. يجب أن تكون جميع الأيدي على سطح السفينة ويجب أن يكون المحاسبون في المقدمة لأننا نتحدث اللغة التي يفهمها رجال الأعمال.

تعيين موظفي المحاسبة والشؤون المالية:

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

لا ينبغي ترك تعيين موظفي المحاسبة والمالية لقسم إدارة الموارد البشرية. قد يكونون ماهرين في التوظيف واختيار وتوثيق الأشياء ، ولا ينبغي تركهم وحدهم يقومون بتوظيف محاسبين لأنهم قد يفوتون بعض النقاط البارزة.

تسهيل تدريب موظفي المحاسبة:

المحاسبة نظام حي يتطلب من ممارستها مواكبة عالم المحاسبة المتغير باستمرار. يتم تنظيم دورات تدريبية أو ورش عمل أو ندوات دورية من قبل قسم المحاسبة والمالية للتأكد من أن موظفيها ليسوا صدأين.

أقسام المحاسبة التقليدية لم تعد موجودة. ما لدينا الآن هو أقسام محاسبة مختلطة حيث تتقاطع الوظائف مع العديد من المجالات مثل محاسب إداري يشارك في صنع القرار للحصول على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

مكانة قسم المالية و المحاسبة في المؤسسة

قد يتصور البعض عمل او مهام مكتب المحاسبة تنحصر في عمل واحد أال وهو التقرير الصادر منه حول رأيه في القوائم المالية ومدى صحتها و تعبيرها عن الموقف المالي للشركة

التالية لتقريره هي الأعمال الضريبية التي يتوالها للمنشأة وهي كثيرة ويصعب حصرها في سطور هنا، أيضا هناك أعمال دراسات الجدوى والاستشارات المالية وهناك أعمال عقود الشركات ونتيجة النشاط وكذلك رأيه في قدرة المنشأة علي الاستمرارية، صحيح هذا دور جوهرى لمكتب المحاسبة ولكن هناك أعمال اخرى هامة ايضا يقوم بها مكتب المحاسبة ومن اهم هذه الاعمال

والتأسيس وهناك أعمال البوك كينج وهناك أعمال التقييم للمنشأة بمفهومها الواسع في حالة الاستحواذ او

الضم او الدمج مثال هذه بعض من أعمال مكتب المحاسبة وليس شرط ان تتوفر كافة الامكانيات

والخبرات لجميع مكاتب المحاسبة للقيام بهذه العمال فقد تمارس بعض المكاتب جزء مما سبق او تكتفي

بالمراجعة فقط، واكتفاء البعض بعمل او اكثر لا يعني انكار باقي الاعمال في مكاتب المحاسبة الاخرى او

رفضها حتى وان كنت ترى عمل المحاسب القانوني يقف عند حدود ممارستك لهذا الجزء فقط، فكلها

اعمال تندرج تحت مفهوم الخدمات المحاسبية والمالية، وقبل ان انهي كالمي اذكر نفسي وياكم بأن هناك

أداب وسلوك للمهنة يجب اتباعها والمحافظة عليها كما حافظ عليها السابقين وتسلمناها منهم، فال يجب

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

ان يتم الاعلان عن خدمات مكاتب المحاسبة بالرسائل او على صفحات الفيساو الواتساب او بالاعلانات بالطرق العامة .

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي و دراسة وتحليل مقارنة لتوازنات المالية والنسب المالية قبل وبعد الحوكمة الشركة الوطنية للتأمينات

يتناول هذا المبحث عملية تقييم الأداء المالي للشركة ، وهذا من خلال بعض المؤشرات المدروسة في الفصل الثاني، التي تقيس مدى نجاح شركة وتطورها ، ودراسة وتحليل مقارنة لتوازنات والنسب المالية قبل وبعد الحوكمة.

1.2 قياس وتقييم الأداء المالي في شركة

الفرع الأول: قياس وتقييم الأداء المالي في شركة الوطنية للتأمينات قبل تطبيق الحوكمة

1 - الميزانيات المالية المختصرة 2012-2013

من اجل قياس الأداء المالي للشركة ، يجب أولاً تحويل ميزانيات المالية للشركة ميزانيات مالية مختصرة، حيث جمعنا معلومات من خلال التقارير المالية للشركة التي ورد فيها تطور الأصول الخصوم 1.1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 من خلال المعلومات المقدمة من الشركة

الجدول رقم :01 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
31421796704.66	الأموال الدائمة	.5424258427249	الاصول الثابتة
26264384523.40	الاموال الخاصة	12560606903.5	القيم الثابتة
5157412181.26	ديون طويلة ومتوسطة	41681977368.99	القيم الثابتة الاخرى
33175751084.84	ديون قصيرة الاجل	10354963517.01	الاصول المتداولة
		1994640771.08	قيم الاستغلال
		4003639621.81	قيم غير الجاهزة
		4356683124.12	قيم الجاهزة
64597547789.50		64597547789.50	المجموع

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

المصدر من إعداد الطالب بناءً على المعلومات السابقة

2.1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013 من خلال المعلومات المقدمة من الشركة

الجدول رقم: 02 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013

المبلغ	المبلغ	المخصص	الاصول
36188975823777.71	60371664002.21	الاموال الدائمة	الاصول الثابتة
28989285245.39	12429483388.25	الاموال الخاصة	القيم الثابتة
5033090976.90	47942180613.96	ديون طويلة متوسطة	القيم الثابتة الأخرى
36259257457.47	9909969677.55	ديون قصيرة	الاصول المتداولة
	.17643770254		قيم الاستغلال
	4954349072.38		قيم غير الجاهزة
	3191243579.77		قيم الجاهزة
70281633679.76	70281633679.76		المجموع

المصدر من إعداد الطالب بناءً على المعلومات السابقة

1.2. قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة توازنات المالية

من أجل معرفة مدى توازن السيول لدى الشركة نقوم بقياس التوازنات المالية، وذلك من خلال حساب رؤوس أموال العاملة بالإضافة إلى الخزينة واحتياجات رأس المال العامل.

-2-1-1- رؤوس الأموال العاملة:

يمكن قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة رؤوس الأموال العاملة كما يلي:

- رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

إلى الانخفاض في قيم الاستغلال أو قيم الجاهزة

-النسبة لرأس المال العامل الخاص: لاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة الخاصة مثلت قيم موجبة و فيما يلي:

سنة 2012: تمثلت قيمته في : (27978199749.09) ، تلاحظ أن هذه القيمة سالبة، وهذا يوحي بأن الشركة قامت بالاستدانة، وأن أموالها الخاصة لم تغطي التزاماتها.

سنة 2013: تمثلت قيمته في: (31382378756.82) نلاحظ أن قيمة رأس المال الخاص سالب، وهذا يعني أن أموالها الخاصة للشركة لم تغطي التزاماتها.

النسبة لرأس المال العامل الأجنبي يمكن تقييمها على النحو التالي:

سنة 2012 نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب 38333163266.1، نلاحظ أن هذه القيمة معتبرة وهذا يدل على أن الشركة تعتمد في تمويلها على جزء من الديون، ولكن على الشركة عدم التمادي في الاستدانة لكي لا تقع في خطر الإفلاس

سنة 2013: تلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب 41292348434.37، نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي ارتفع، وهذا راجع إلى ارتفاع معتبر في قيمة الديون.

-1-1-2-احتياجات رأس المال العامل من الخزينة

يمكن قياس وتقييم احتياجات رأس المال العامل والخزينة من خلال ما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (مجموع الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم (4) قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة 2012-2013

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
احتياجات رأس المال العامل	2012	-10354963517.01)	(27177470691.95)
		-(4003639621.81 3375751084.84	
المال العامل والخزينة	2013	-9909969677.5)	(29540531359.69)
		-(4954349072.38 36259257457.47	
الخزينة			
الخزينة	2012	-(22820787567.83-)	4356683124.12
		(27177470691.95	
الخزينة	2013	-(36128604159775.5)	(36099063628415.81)
		(-29540531359.69)	

تقييم احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تقييم الأداء المالي بناءً على نتائج الجدول السابق كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل قيمت كما يلي:

سنة 2012: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالب، حيث كانت قيمتها (27177470691.95) أي أن موارد

الدورة لم تغطي احتياجات التمويل وعلى الشركة محاولة الحصول على ديون قصيرة الاجل من أجل تغطية التزامات نشاطها.

سنة 2013 نلاحظ احتياجات رأس المال العامل ،سالبة، حيث كانت قيمتها (29540531359.69) ، وهذا

يعني أن موارد التمويل للشركة لم تغطي احتياجات التمويل.

الخزينة: يمكن توضيح قيم التغيير في الخزينة من خلال الجداول أعلاه كما يلي:

سنة 2012 نلاحظ أن قيمة الخزينة موجب، حيث بلغت 4356683124.12 ، وهذا يدل على أن الشركة لديها سيولة باستطاعتها تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

سنة 2013 نلاحظ أن قيمة الخزينة سالبة، حيث بلغت (36099063628415.81)، وهذا يدل على أن الشركة لا تمتلك سيولة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

-2-2- قياس وتقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية:

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

نسبة التداول		نسبة
0.31	103549633517.01/33175751084.84	
0.27	9909969677.55/362597457.47	2013
نسبة التقديرة		السيولة
0.13	4356683124.12/26264384523.4	
0.09	322490072.99/289892288245.39	2013

المصدر من إعداد الطالبان بناءً على المعلومات السابقة

- 2-2-3 نسبة الربحية وتقاس عن طريق العلاقات التالية

العائد على حقوق الملكية - الربح الصافي / حقوق الملكية. الربحية المالية - نتيجة السنة المالية / الأموال الخاصة

والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققها شركة الوطنية للتأمينات 2012-2013

جدول رقم (7) قياس نسبة الربحية 2012-2013

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
العقد على حقوق الملكية			
	2012	1658996832.34/26264384523.4	0.06
	2013	322490072.99/289892288245.39	0.11

المصدر من إعداد الطالبان بناءً على المعلومات السابقة

تقييم النسب المالية

يمكن تقييم الاداء المالي بناء على نتائج الجداول السابقة كمايلي:

نسبة الرفع المالي: يمكن تقييم نسبة الرفع المالي لفترة 2012-2013 على النحو التالي :

سنة 2012-2013 : نلاحظ أن نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الاصول نسبته من 58%، 59% وهذا يدل على ان الشركة تعتمد في تغطية اصولها على الديون، اما نسبة الخصوم المتداولة الى نسبة حقوق الملكية تساوي ما قيمتها من 12.6%، 12.5% نلاحظ انخفاض كبير وعلى الشركة تخفيض جزء من

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

الديون قصيرة الأجل كما ان عليها البحث عن مصادر تمويل اخرى ، و بالنسبة لأجمالي الديون الى صافي الديون قصيرة الأجل تتمثل قيمته بين الـ 87% الى 88% ويدل هذا الارتفاع على ان الشركة تعتمد في تمويلها الخارجي على نسبة كبيرة جدا من الديون قصيرة الأجل.

نسبة السيولة: يمكن تقييم نسب السيولة على النحو التالي: سنة 2012-2013:

نلاحظ أن نسب التداول هنا تشير الى ما قيمته من 31% و 27% هذه النسب جيدة بالنسبة للشركة حيث تدل على ان الشركة تمول اصولها المتداولة بالديون قصيرة الأجل، اما بالنسبة للسيولة النقدية تشير الى ما قيمته من 13 الى 9 نلاحظ انخفاض في السيولة النقدية وذلك راجع الى ان الشركة تحتاج إلى جزء من الأموال من اجل تغطية التزاماتها.

نسبة الربحية: يمكن تقييمها على النحو التالي: سنة 2012-2013 نلاحظ ان العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاع من 6% الى 11% وهذا راجع الى ان الشركة حققت عوائد عند استثمار أموالها وان الشركة في وضعية مالية غير مريحة.

الفرع الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركة الوطنية للتأمينات بعد تطبيق الحوكمة

1. الميزانيات المالية المختصرة 2014-2015 من اجل قياس الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمينات يجب أولاً تحويل ميزانيات المالية للشركة لميزانيات مالية مختصرة، حيث جمعنا معلومات من خلال التقارير المالية للشركة التي ورد فيها تطور الأصول والخصوم.

1-1 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014 من خلال المعلومات المقدمة من شركة الوطنية للتأمينات

الجدول رقم 08: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
35852484641.86	الخصوم الدائمة	61125444529.02	الاصول الثابتة
30613762974.58	الاموال الخاصة	112918137539.79	القيم الثابتة
5238721667.28	ديون طويلة ومتوسطة	51792693010.77	القيم الثابتة الاخرى
34923061157.40	ديون قصيرة	9650101270.24	الاصول المتداولة

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

		1860116426.43	قيم الاستغلال
		5566959701.27	قيم غير جاهزة
		2223025142.54	قيم جاهزة
70775545799.26		70775545799.26	مجموع

جدول رقم 09 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

من خلال المعلومات المقدمة من شركة الوطنية للتأمينات

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
38253318684.73	الخصوم الدائمة	61816682809.98	الاصول الثابتة
32660445653.56	الاموال الخاصة	11246277562.5	القيم الثابتة
5592873031.17	ديون طويلة ومتوسطة	50570405247.48	القيم الثابتة الاخري
38418909360.95	ديون قصيرة	14855545235.7	الاصول المتداولة
		23238702029.96	قيم الاستغلال
		9439553404.76	قيم غير جاهزة
		3092121627.98	قيم جاهزة
76672228045.68		76672228045.68	مجموع

المصدر: من إعداد الطالبان بناءً على معلومات ميزانية المالية لسنة 2015

2 قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة توازنات والنسب المالية

1-2-2 قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة توازنات مالية :

من أجل معرفة مدى توازن السيول لدى شركة التأمينات الوطنية نقوم بقياس التوازنات المالية، وذلك من خلال حساب رؤوس أموال العاملة بالإضافة إلى الخزينة واحتياجات رأس المال العامل.

رؤوس الأموال العاملة 1-1-2

يمكن قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة رؤوس الموال العاملة كما يلي

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة الأصول الثابتة

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

رأس المال العامل الإجمالي مجموع الأصول المتداولة رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول
الثابتة

جدول رقم 10 رأس المال العامل الأجنبي - مجموع الخصوم الأموال الخاصة

المؤشرات	السنوات	العمليات	النتيجة
رأس المال العامل الصافي			
	2014	35855248464-	(5754019064.16)
		61125444529.02	
	2015	38253318684.73-61816	(23563364125.25)
رأس المال العامل الإجمالي			
	2014	9650101270.24	9650101270.24
	2015	14955545235.7	14955545235.7
رأس المال العامل الخاص			
	2014	306137622974.58-618166	30511681554.44
	2015		29156237156.42
رأس المال العامل الأجنبية			
	2014	70775545798.26-30613762	40161782824.68
	2015	76672228045.68-	44011782392.12
		32660445653.56	

المصدر من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

تقييم رؤوس الأموال العاملة -2-1-2

يمكن تقييم الأداء المالي بناءً على نتائج الجدول كما يلي :

النسبة لرأس المال العامل الصافي من خلال النتائج السابقة لاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة الصافية سالبة لكل السنوات ، إذ كانت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي

سنة 2014 تمثلت قيمته في (5754019064.16) نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب، وهذا يوحي بأن الشركة في وضعية غير مريحة، ويدل هذا على أن الأموال الخاصة للشركة لم تغطي التزاماتها.

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

سنة 2015 تمثلت قيمته في (23563364125.25)، نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب، وهذا يوحي بأن الشركة في وضعية غير مريحة ويدل هذا على أن الأموال الخاصة للشركة لم تغط التزاماتها.

النسبة لرأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رؤوس الأموال العاملة الإجمالية كلها موجبة، ولكنها تختلف من سنة إلى أخرى تمثلت فيما يلي:

سنة 2014 تمثلت قيمته في 9650101270.24 ، وهنا نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة كبيرة، وهذا راجع إلى أن الشركة لديها فائض من الأموال عليها إعادة استثماره، لأنه يعتبر أموال مجمدة للشركة.

سنة 2015: تمثلت قيمته في: 14955545235.7 ، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة ارتفعت وهذا راجع

إلى الأرتفاع في قيم الاستغلال أو قيم الجاهزة

-النسبة لرأس المال العامل الخاص: لاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة الخاصة مثلت قيم موجبة و فيما يلي:

سنة 2014: تمثلت قيمته في : (30511681554.44) ، تلاحظ أن هذه القيمة سالبة، وهذا يوحي بأن الشركة قامت بالاستدانة، وأن أموالها الخاصة لم تغطي التزاماتها.

سنة 2015: تمثلت قيمته في: (29156237156.42) نلاحظ أن قيمة رأس المال الخاص سالب، وهذا يعني أن أموالها الخاصة للشركة لم تغطي التزاماتها

النسبة لرأس المال العامل الأجنبي يمكن تقييمها على النحو التالي

سنة 2014 نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب 40161782824.68، نلاحظ أن هذه القيمة معتبرة وهذا يدل على أن الشركة تعتمد في تمويلها على جزء من الديون، ولكن على الشركة عدم التمادي في الاستدانة لكي لا تقع في خطر الإفلاس

سنة 2015: تلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب 44011782392.12،

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي ارتفع، وهذا راجع إلى ارتفاع معتبر في قيمة الديون

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

احتياجات رأس المال العامل من الخزينة

يمكن قياس وتقييم احتياجات رأس المال العامل والخزينة من خلال ما يلي

- احتياجات رأس المال العامل = (مجموع الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل السلفيات المصرفية)

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

جدول 11 قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
احتياجات رأس المال	2014		(27495985029.7)
	2015		(26655485753.23)
الخزينة	2014	الخزينة	(30044211034.46)
	2015		(3092121627.98)

المصدر من إعداد الطالبان بناءً على المعلومات السابقة

تقييم احتياجات رأس المال العامل

يمكن تقييم الأداء المالي بناءً على نتائج الجدول السابق كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل قيمت كما يلي

سنة 2014: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالب، حيث كانت قيمتها

(27495985029.7) أي أن موارد الدورة لم تغطي احتياجات التمويل وعلى الشركة محاولة الحصول

على ديون قصيرة الاجل من أجل تغطية التزامات نشاطها.

سنة 2015 نلاحظ احتياجات رأس المال العامل، سالبة، حيث كانت قيمتها

(26655485753.23) ، وهذا

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

يعني أن موارد التمويل للشركة لم تغطي احتياجات التمويل

الخزينة: يمكن توضيح قيم التغيير في الخزينة من خلال الجداول أعلاه كما يلي:

سنة 2014 نلاحظ أن قيمة الخزينة سالب، حيث بلغت (30044211034.46)، وهذا يدل على

أن الشركة لا تملك سيولة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل

سنة 2015 نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبة، حيث بلغت 3092121627.98، وهذا يدل على أن

الشركة تمتلك سيولة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل

قياس وتقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية :

يمكن قياس وتقييم الأداء المالي لشركة التأمين عن طريق النسب المالية كما يلي

نسب الرفع المالي وتقاس هذه المجموعة عن طريق العلاقات التالية

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم - إجمالي الديون إجمالي الأصول. نسبة الخصوم المتداولة إلى - حقوق الملكية الخصوم المتداولة حقول الملكية.

نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون - فروض قصيرة الأجل إجمالي القروض

الجدول 12 الموالي يوضح النتائج التي حققها شركة الوطنية للتأمينات 2014-2015

المؤشرات	السنوات	العمليات	النتائج
نسبة الرفع المالي	نسبة المالي الديون		
	2014	40161782824.68/70775545799.46	0.57
	2015	4401178392.12/76672228045.68	0.57
	نسبة الخصوم الاصول المتداولة الى الحقوق الملكية		
	2014	34923061257.40/30613762974.570	1.14
	2015	38418909360.95/32660445653.56	1.18
نسبة التمويل قصير الاجل الى اجمالي الديون	نسبة التمويل قصير الاجل الى اجمالي الديون		
	2014	34923061157.40/40161782824.68	0.87

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

0.87	38418909360.95/44011782392.12	2015	
------	-------------------------------	------	--

المصدر من إعداد الطالبان بناءً على المعلومات السابقة

نسب السيولة

وتقاس هذه المجموعة عن طريق العلاقات التالية

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة. نسبة النقدية = النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل المطلوبات المتداولة.

والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققتها شركة الوطنية للتأمينات 2014-2015

جدول رقم 13 قياس نسب السيولة 2014-2015

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
نسبة التداول			
نسبة	2014	9650101270.24/34923061157	0.28
		.40	
السيولة	2015	14855545235.7/38418909360	0.39
		.95	
نسبة النقدية			
نسبة	2014	2223025142.54/34923061157	0.06
		.40	
السيولة	2015	3092121627.98/38418909360	0.08
		.95	

المصدر من إعداد الطالبان بناءً على المعلومات السابقة

نسبة الربحية وتقاس عن طريق العلاقات التالية

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

العائد على حقوق الملكية - الربح الصافي / حقوق الملكية. الربحية المالية - نتيجة السنة المالية / الأموال الخاصة والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققتها شركة الوطنية للتأمينات 2014-2015

جدول قياس نسبة الربحية 2014-2015

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
نسبة الربحية	العقد على حقوق الملكية		
	2014	3228673229.19/30613762974.58	0.11
	2015	3386316257.27/32660445653.56	0.10

المصدر من إعداد الطالبان بناءً على المعلومات السابقة

تقييم النسب المالية

يمكن تقييم الاداء المالي بناء على نتائج الجداول السابقة كمايلي:

يمكن تقييم نسبة الرفع المالي لفترة 2014-2015 على النحو التالي :: نسبة الرفع المالي

سنة 2014-2015: نلاحظ أن نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الاصول نسبته من 57% في السنتين وهذا يدل على ان الشركة تعتمد في تغطية اصولها على الديون، اما نسبة الخصوم المتداولة الى نسبة حقوق الملكية تساوي ما قيمتها من 11.4%، 11.8% نلاحظ انخفاض كبير وعلى الشركة تخفيض جزء من الديون قصيرة الأجل كما ان عليها البحث عن مصادر تمويل اخرى ، و بالنسبة لأجمالي الديونالى صافي الديون قصيرة الأجل تتمثل قيمته بين الى 87% في السنتين وبدل هذا الارتفاع على ان الشركة تعتمد في تمويلها الخارجي على نسبة كبيرة جدا من الديون قصيرة الأجل.

نسبة السيولة: يمكن تقييم نسب السيولة على النحو التالي: سنة 2014-2015

نلاحظ أن نسب التداول هنا تشير الى ما قيمته من 28% و39% هذه النسب جيدة بالنسبة للشركة حيث تدل على ان الشركة تمويل اصولها المتداولة بالديون قصيرة الأجل، اما بالنسبة للسيولة النقدية تشير الى ما قيمته من 6% الى 8% نلاحظ انخفاض في السيولة النقدية وذلك راجع الى ان الشركة تحتاج إلى جزء من الأموال من اجل تغطية التزاماتها.

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

نسبة الربحية: يمكن تقييمها على النحو التالي: سنة 2015-2014 نلاحظ ان العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاع من 10% الى 11% وهذا راجع الى ان الشركة حققت عوائد عند استثمار أموالها وان الشركة في وضعية مالية غير مريحة.

2.2 تقييم دور اليات الحكومة في تفعيل أداء المالي في شركة الوطنية للتأمين

الفرع الأول : دراسة مقارنة للتوازنات المالية قبل وبعد الحوكمة

الجدول 14 مقارنة للتوازنات المالية قبل وبعد الحوكمة

بعد الحوكمة		قبل الحوكمة			
2015	2014	2013	2012		
(23563364125.25)	(57540196064.16)	(31628604159775.5)	(22820787567.83)	راس المال الصافي	· رؤوس الاموال العاملة
1495554523.57	9650101270.24	9909969677.55	10354963517.01	راس المال اجمالي	
(29156237156.42)	(30511681554.44)	(31382378756.82)	(27978199749.09)	راس المال خاص	
44011782392.12	4016178282.68	41292348434.37	38333163266.1	راس المال اجنبي	
(26655485753.23)	(27495985029.7)	(29540531359.69)	(27177470691.95)	احتياجا ت راس المال العامل	احتياجات راس المال والعامل الخزينة
3092121627.98	(30044211034.46)	(36099063628415.81)	4356683124.12	الخزينة	

التحليل :

قبل الحوكمة 2013-2012 رؤوس الاموال العاملة

نلاحظ ان راس مال العامل الصافي في وضعية مالية غير مريحة للشركة لانها سالبة وهذا يوحي بأن الشركة لم ترشد استغلال أموالها

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

اما راس مال العامل الاجمالي فقد انخفض وهذا لانخفاض لقيمة الأصول المتداولة وهذا راجع الى الانخفاض في قيم الاستغلال ويدل هذا على أن الشركة لا تقوم بتسيير اعمالها بطريقة جيدة لسوء اتخاذ القرارات التشغيلية للشركة.

وتلاحظ ان راس مال العامل الخاص سالب وانخفض في وهذا يوحي أن وضعية الشركة ليست جيدة وبالتالي لا تستطيع الشركة تغطية التزاماتها.

اما بالنسبة لراس مال العامل الاجنبي فتلاحظ انه ارتفع من وهذا يعني أن الشركة تمويلها على الديون وبالتالي تنصح الشركة في تخفيض رأس مال العامل الاجنبي لان التمادي في زيادته يوقع الشركة في عمر مالي شديد وبالتالي يجعلها تقع في خطر الإفلاس وهذا لغير صالح الشركة، وتنصح الشركة أن تبحث عن مصادر تمويل أخى تكون اقل مخاطرة . تعتمد فياحتياجات راس مال العامل والخزينة

اما بالنسبة لاحتياج رأس مال العامل تلاحظ في كل السنوات سالب وهذا غير صالح للشركة ، و على الشركة أن تبحث عن مصادر تمويل تكون بتكلفة أقل وذلك من أجل توفير الأموال وتنصح الشركة بأن تتخذ قرارات مالية تخص جانب التمويل مثل عدم توزيع الارباح على المساهمين.

انا بالنسبة للخزينة لاحظ انها انخفضت وهذا لصالح الشركة.

بعد الحوكمة 2014-2015

رؤوس الأموال العاملة

نلاحظ ان راس مال العامل الصافي بقي بقيم سالبة وهذا يدل على أن الشركة في وضعية غير مريحة يعنى هذا أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها.

أما بالنسبة لراس مال العامل الاجمالي تلاحظ ان راس المال الإجمالي موجب وهذا يوحي في ارتفاع قيمة الأصول المتداولة وبالتالي الارتفاع في القيم الجاهزة والقيم الغير جاهزة وهذا لصالح الشركة في جانب السيولة أي لديها أموال تغطي التاماتها وهذا راجع الى الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الإدارة في زيادة فعالية الرقابة الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

اما بالنسبة لراس مال العامل الخاص تلاحظ انه بقي بقيم سالبة وهذا الوضعية غير مريحة بالنسبة للشركة مما يدل على أنها لم تغطي التزاماتها، وهذا يعني أن أصول الشركة لم تغطي التزاماتها ولكن هذا لا يوحي بان الشركة في وضعية غير مريحة وهذا راجع لاحتمال عدم استرجاع أموالها من الغير.

اما راس مال العامل الأجنبي نلاحظ انه موجب ويرتفع تدريجيا وهذا يوحي بان الشركة بدأت تخرج من سياسة التحفظ والمخاطرة وأصبحت تعتمد على التمويل بالاستدانة عند الحاجة.

أما احتياجات راس مال العامل فبقي في كل السنوات سالب وهذا غير صالح للشركة، وهذا راجع لاحتياجات الدورة اكبر من موارد الدورة .

اما بالنسبة للخزينة نلاحظ انه سنة 2014 كان سالب وفي 2015 أصبح موجب، وهذا لغير صالح الشركة ونصح الشركة بأن تستغل هذه الأموال أحسن استغلال وذلك لإعادة استثمارها.

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

بعد الحوكمة		قبل الحوكمة			
2015	2014	2013	2012		
0.57	0.57	0.58	0.59	ن.ا.ن.الى.الأصول	نسبة الرفع المالي
1.18	1.14	1.25	1.26	ف خ م الى ح الملكية	
0.87	0.87	0.88	0.87	ن ت ق ا الى اجمالي الديون	
0.39	0.28	0.27	0.31	نسبة التداول	نسبة السيولة
0.08	0.06	0.09	0.13	نسبة النقدية	
0.10	0.11	0.11	0.06	عائد على حقوق ملكية	نسبة الربحية

الفرع الثاني : دراسة مقارنة للنسب المالية قبل وبعد الحوكمة

الجدول مقارنة للنسب المالية قبل وبعد الحوكمة

التحليل :

قبل الحوكمة 2012-2013 نسب الرفع المالي

نلاحظ لنسبة إجمالي الديون الى اجمالي الأصول بنسبة 58 % و 59 % وهذا الارتفاع يدل على أن

الشركة تعتمد على الديون في تمويل أصولها

اما بالنسبة لنسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية بقيت على نفس الوثيرة وهذا يدل على ارتفاع

الخصوم المتداولة لان قيم الاستغلال مرتفعة، ولا تعتبر لصالح الشركة.

اما بالنسبة لأجمالي الديون قصيرة الأجل الى اجمالي الديون ارتفعت من 87 الى 88 ونلاحظ في ارتفاع

ديون قصيرة الاجل وهذا يعني ان الشركة تعتمد على ديون قصيرة الاجل بنسبة كبيرة .

نسب السيولة:

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

نلاحظ أن نعلي أن نسبة التداول انخفضت من 0.31 الى 0.27 مما يدل على أن الشركة تمول اصولها المتداولة بديون طويلة الأجل.

اما بالنسبة للسيولة النقدية فقد انخفضت من 13% الى 9% وهذا في صالح الشركة لانها تقوم باستغلال أموالها لعملية الاستثمار.

اما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية تلاحظ انها ارتفعت 6% الى 11% اي ان المساهمين يحصلون على عوائد اكثر مقابل ما وضعوه من أموال الشركة وهو مؤشر يقلل من ثقة المساهمين بالشركة.

بعد الحوكمة 2015-2014 نسب الرفع المالي

بالنسبة لاجمالي الديون انخفض وهذا يدل على ان الشركة قللت من اعتمادها على الديون في تمويل أصولها. اما بالنسبة للخصوم المتداولة لحقوق الملكية نلاحظ انها انخفضت وهذا يدل على نقص الخصوم المتداولة ويعود الى انخفاض قيم الاستعمال وتعتبر لصالح الشركة .

ما بالنسبة لاجمالي الديون قصيرة الاجل لاجمالي الديون انخفضت وهذا يعني انها لم تعد تعتمد على ديون قصيرة الاجل بنسبة كبيرة .

نسبة السيولة :

مسبة التداول ارتفعت من 28% الى 39% مما يدل على ان الشركة بدأت تمل أصولها المتداولة بديون قصيرة الاجل.

اما بالنسبة للسيولة النقدية فقد انخفضت بعد الحوكمة وهذا الانخفاض لصالح الشركة لانها تستغل أموالها في عملية الاستثمار.

اما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية نلاحظ انها انخفضت من 11% الى 10% أي ان المساهمين يحصلون على عوائد قليلة مقابل ما وضعوه من أموال الشركة وهو مؤشر سيئ يقلل من ثقة المساهمين بالشركة .

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

وفي الأخير نستنتج ارتفاع في فعالية أداء الشركة الوطنية للتأمينات من سنة 2012-2015 وهذا راجع الى وجود العديد من الاليات التي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بشكل يتلائم مع ظروف الشركات وبيئة عملها أهمها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية .

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل التطبيقي حاولنا دراسة آليات حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين ، ثم التطرق إلى تقييم الأداء المالي و تحليل دراسة مقارنة للتوازنات والنسب المالية قبل وبعد الحوكمة..

شركة الوطنية للتأمين تسعى إلى التطبيق والالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وهذا لإضفاء المصداقية والشفافية لدى الأطراف ذات العلاقة مع الشركة ورعاية مصالحهم نتيجة لالتزام شركة الوطنية للتأمين لآليات الحوكمة كان هناك أثر على مصداقية نشاط الشركة والحفاظ على حقوق جميع الأطراف المهمة بها. أن الشركة تقوم بنشر قوائمها المالية، والتقارير السنوية والنصف سنوية وهذا بدوره ينعكس على فعالية الأداء المالي للشركة بالإيجاب وهذا ما تسعى إليه مبادئ الحوكمة.

ولهذا تعتبر شركة الوطنية للتأمينات الجزائرية شركة رائدة في قطاع التأمين بالجزائر وهذا لعدة أسباب :

- أن شركة تفصح عن قوائمها المالية وتصدر تقارير سنوية ونصف سنوية لكافة الأطراف، تحقق الشركة منذ نشأتها تحقق نتائج إيجابية، تزداد الحصة السوقية للشركة من سنة إلى أخرى المهمة بها .
- نوعية المنتجات التأمينية المقدمة والمبتكرة.

خاتمة

بعد التعرف على أسباب الانهيارات والفضائح المالية والسبب وراء حدوث الأزمات والفشل المالي والإداري والتي كانت في أغلبها ترتبط بضعف الشفافية والرقابة، وكان للحكومة وآلياتها ثمة هذه الدراسات في ظل تحقيق أهداف الشركات عموما وشركات التأمين خصوصا.

لذا سعت العديد من الدول إلى تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق آلياتها في قساع الأعمال بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة، وإبراز دور هذه الأخيرة في تحسين الأداء المالي ويمكن القول أن أهمية اليات الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في مجلس الادارة والمراجعة الداخلية والخارجية ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات وتعظيم الربحية. و أن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة وزيادة تحسين الأداء المالي في القطاع التأميني وخاصة في ضبط إدارة الأرباح سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسيع عملياتها، على أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة باليات الحوكمة داخل شركات التأمين كإدارة مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والقانونية وكنا إدارة الرقابة بنوعيتها الداخلية والخارجية كما أن تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين الجزائرية ضرورة حتمية من أجل توفر نظام مالي سليم ومعافى يتطلب لذلك من الواجب الإطلاع وفهم ودراية بانظمة حوكمة الشركات الجيدة وإدارة المخاطر لدى إدارات الشركات، الأمر الذي يساهم في دعم سياسات شركات التأمين ويساعد على تعزيز ثقة المستثمرين وتوفير بنية استثمارية أكثر استقرارا

وفي ختام هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي برز لنا الدور الواضح والإيجابي لبعض آليات الحوكمة في شركات التأمين، ومن خلال الدراسة الميدانية لشركة الوطنية للتأمينات " saa حاولنا قياس دور آليات

خاتمة

الحوكمة في تحسين الأداء المالي من خلال تصميم استبيان موجه للمجموعة من إطارات مسيري الشركة محل الدراسة.

نتائج الدراسة:

وتمكنا من خلال هذه الدراسة التوصل الى أهم النتائج التالية:

- من أجل التطبيق السليم للحوكمة يجب تطبيق مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية ويعتبر الخبير "الإكتواري هو الإختلاف الأساسي بين الآليات في شركات التأمين والشركات الأخرى؛ مجلس إدارة شركات التأمين له سلطة فعالة داخل هيكل الشركة و التي من خلالها يستطيع دعم وتنفيذ مبادئ الحوكمة بمساعدة اللجان المتخصصة و التابعة له؛ تحقيق الشركة لنتائج ايجابية وهذا ظاهر من خلال تطور رقم الأعمال وهذا يدل على أن الشركة تتبع استراتيجية سليمة.

التوصيات:

من أهم التوصيات التي يمكن ادراجها في هذه الدراسة ما يلي:

- يجب دعم عمليات الشفافية والافصاح لجمهور اصحاب المصالح؛ اصدار قواعد تنظيمية تخص ضبط الهياكل الإدارية؛

يجب على الدولة الجزائرية ان تضع تخصصات في الجامعات والمدارس العليا والمعاهد لتدريس خبراء إكتواريين.

قائمة المصادر و المراجع

- عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007/2006.
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المرجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2003.
- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد 46، جوان 2009.
- الصاوي: عبد الحافظ: الحوكمة-الحكم الرشيد للشركات، شحاته السيد، علي: عبد الوهاب نصر:مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.
- دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007.
- حسنى رقية، مروة لكرامة (حمزة الفاطمة البيات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري)، المشفى الوطني الأول حول حوكمة الشركات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بشكرت منعقدة بالغترة 07:06 ماي 2012، من من 18-19
- صلي رقية مروة لكرامة ، المرجع الأخيرة من من 10-21
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000 .

- زيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.
- خضار عبد الرحمان، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفاق تطويرة.دراسة حالة مؤسسة بلاست افريك غرداي, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة, جامعة ورقلة الجزائر 2102
- زيتوني اسيا. دور اليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي للشركات التامين -دؤاسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية 7002-4102 مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة يسكرة 4102-5102 ص 22 ص 32
- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري 06ماي 2012، ملتقى وطني صفحة (12-14).
- سليمان رشيدة، دور اليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التامين. مذكرة ماستر تخصص مالية و حكمة الشركات, جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 ص 76.
- قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.

الملاحق

BILAN(Passif)

Entreprise: SAA

Au: 31/12/2014

DESIGNATION	NOTE	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	P01	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves	P01	7.489.285.245,39	5.764.384.523,40
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net	P02	3.228.673.229,19	3.224.903.721,89
Autres capitaux propres -Report à nouveau		-104.195.500,00	
Comptes Intermediaire			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		36.613.762.974,58	28.989.285.245,39
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	P03	1.213.902,88	1.213.902,88
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			80.720.087,74
Provisions réglementées	P04	1.923.751.790,81	1.837.627.226,16
provisions et produits comptabilisés d'avance	P04	1.888.412.902,92	1.733.963.374,25
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	P05	1.425.343.170,67	1.379.566.485,87
TOTAL II PASSIF NON COURANT		5.238.721.667,28	5.033.090.976,90
PASSIF COURANT			
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCES			
Opérations directes		28.551.918.146,88	28.282.768.208,72
Acceptations		308.798.667,39	161.540.198,81
DETTES ET COMPTES RATTACHEES			
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	P07	1.072.123.162,47	1.661.316.235,72
Assurés et intermédiaire d'assurance	P08	478.188.763,65	423.516.557,43
Impôts	P09	1.419.772.674,80	2.087.444.127,99
Autres dettes	P10	3.061.196.100,34	3.637.265.308,64
TRESORERIE PASSIF	P11	1.053.641,90	5.386.820,26
TOTAL III PASSIF COURANT		34.923.061.157,49	36.259.257.457,47
TOTAL GENERAL PASSIF		70.775.545.799,26	70.281.633.679,76

Société Nationale d'Assurance BILAN(Passif)

Entreprise : 0 SAA

Code : 05/05/2013 14:38

Tableau N° 02

Au : 31/12/2012

Page : 1

DESIGNATION	Note	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		20.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves	P01	4.625.307.691,00	6.528.100.445,28
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net	P03	1.658.996.832,34	2.534.207.245,78
Autres capitaux propres - Report à nouveau	P02		
Comptes Intermediaire			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		26.264.304.523,44	25.112.307.691,06
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		1.213.802,88	1.213.802,88
Impôts (différés et provisionnés)	P04		13.394.152,44
Autres dettes non courantes		81.001.867,58	1.360.357,58
Provisions réglementées	P05	1.740.628.168,42	1.616.829.790,51
provisions et produits comptabilisés d'avance	P07	1.751.055.192,94	1.629.229.455,63
Fonds ou valeurs reçus des assureurs		1.583.513.179,42	1.832.889.810,52
TOTAL II PASSIF NON COURANT		5.157.412.181,24	5.094.940.366,60
PASSIF COURANT			
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCES			
Opérations directes	P08	28.056.471.642,76	27.129.419.389,91
Acceptations		157.946.214,06	15.320.578,30
DETTES ET COMPTES RATTACHEES			
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	P09	883.176.564,05	1.123.175.377,92
Assurés et intermédiaire d'assurance	P10	373.875.544,13	494.710.827,77
Impôts	P11	1.267.245.442,63	1.632.227.932,44
Autres dettes	P12	2.430.325.891,81	2.322.435.315,52
TRESORERIE PASSIF		6.709.786,36	17.662.578,66
TOTAL III PASSIF COURANT		33.175.751.084,84	32.654.971.991,52
TOTAL GENERAL PASSIF		64.597.547.789,52	62.862.300.052,18

DESIGNATION	Note	OPERATIONS BRUTES	DEBITES ET RETROCES	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Erreurs sur opérations directes		26 170 062 764,62	2 322 770 370,00	23 847 292 394,62	23 551 326 952,22
acceptées		500 266 652,34		500 266 652,34	375 836 436,02
Erreurs rectifiées		-851 769 125,42	-82 210 879,76	-933 980 005,18	-746 026 062,10
acceptées		-36 592 146,97		-36 592 146,97	-21 171 266,64
PRIMES ADJUGÉES À L'EXERCICE	R01	26 081 562 144,52	2 241 559 490,67	23 840 002 653,85	23 174 026 214,48
Erreurs constatées sur opérations directes		14 087 839 092,30	633 132 020,00	13 454 707 072,30	12 249 073 442,02
Erreurs constatées sur acceptations		112 922 905,54	-325 985,00	113 248 890,54	362 075,00
PRESTATIONS (BÉNÉFICIAIRES) DE L'EXERCICE	R02	14 200 761 087,87	632 796 115,56	13 567 964 972,31	12 746 710 467,02
EXPENSES GÉNÉRAUX DE REASSURANCE			-446 448 988,50	446 448 988,50	325 180 025,22
Erreurs constatées en réassurance			16 896 412,73	-16 896 412,73	-13 795 864,11
COMMISSIONS DE REASSURANCE	R03		-449 642 575,77	449 642 575,77	311 424 721,14
Erreurs constatées sur opérations d'assurances					
MARGE D'ASSURANCE NETTE	R04	11 381 167 146,62	1 199 140 799,31	10 182 026 347,31	10 796 790 448,53
Erreurs constatées & autres consommations		2 065 110 070,16		2 065 110 070,16	1 951 674 049,32
Erreurs constatées		5 072 172 240,80		5 072 172 240,80	4 622 937 472,32
Taxes & Versements assimilés		664 900 988,98		664 900 988,98	515 635 282,50
Erreurs constatées					
produits opérationnels		-186 612 393,02		-186 612 393,02	-302 475 484,58
charges opérationnelles		142 007 124,00		142 007 124,00	122 838 066,80
Erreurs constatées, provisions & pertes de valeurs		1 019 232 432,88		1 019 232 432,88	861 047 594,65
Erreurs constatées sur pertes de valeur & provisions		-229 492 885,54		-229 492 885,54	-100 887 641,30
RESULTAT DE CHAQUE OPERATIONNEL	R05	2 904 279 476,44	1 199 140 799,31	2 345 138 677,13	2 745 078 997,84
Erreurs constatées		1 566 566 327,79		1 566 566 327,79	1 095 874 102,22
Erreurs constatées		19 103 181,34		19 103 181,34	22 296 063,15
RESULTATS FINANCIERS		1 547 463 146,41		1 547 463 146,41	1 577 548 044,02
RESULTATS ORDINAIRE AVANT IMPOTS (r-v)		8 061 742 622,85	1 199 140 799,31	6 862 601 823,54	4 322 627 041,83
Erreurs constatées sur résultats ordinaires		620 206 718,13		620 206 718,13	1 104 883 740,47
Erreurs constatées (Variations) sur résultat ordinaire		6 276 063,78		6 276 063,78	-2 187 422,62
DES PRODUITS ORDINAIRES		28 064 680 660,87	1 791 976 854,97	26 272 703 805,90	25 588 627 218,77
DES CHARGES ORDINAIRES		23 676 876 662,33	632 796 115,56	23 044 080 546,77	22 263 726 496,74
RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		4 387 803 998,54	1 199 140 799,31	3 238 673 229,23	3 224 900 721,99
Erreurs constatées (Charges à provision)					
Erreurs constatées (Charges à provision)					
RESULTAT NET PAR ORDINAIRE					
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 387 803 998,54	1 199 140 799,31	3 238 673 229,23	3 224 900 721,99

DESIGNATION	NOTE	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis	P01	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appele			
Primes et reserves	P01	5.764.384.523,40	4.605.387.691,06
Ecart de reevaluation			
Ecart d'equivalence			
Resultat net	P02	3.224.900.721,99	1.658.990.832,34
Autres capitaux propres -Raport a nouveau			
Comptes Intermediaire			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		28.989.285.245,39	26.264.384.523,40
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financieres	P03	1.213.802,88	1.213.802,88
Impots (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		80.700.587,74	81.001.897,69
Provisions réglementées	P04	1.827.827.225,16	1.740.828.188,42
provisions et produits comptabilisés d'avance	P04	1.733.983.374,25	1.751.055.192,99
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	P05	1.319.595.485,87	1.583.513.119,42
TOTAL II PASSIF NON COURANT		5.093.090.976,90	5.157.413.181,29
PASSIF COURANT			
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCES	P06		
Operations directes		28.282.708.209,72	28.056.471.642,79
Acceptations		161.540.198,31	157.946.214,00
DETTES ET COMPTES RATTACHES			
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	P07	1.661.316.235,72	883.176.564,09
Assurés et intermédiaire d'assurance	P08	423.516.567,43	373.875.544,13
Impots	P09	2.087.444.127,99	1.267.345.442,63
Autres dettes	P10	3.437.285.309,54	2.433.325.991,84
TRESORERIE PASSIF	P11	5.386.820,26	6.709.785,30
TOTAL III PASSIF COURANT		36.259.257.437,47	33.175.751.084,64
TOTAL GENERAL PASSIF		70.281.633.679,76	64.597.547.789,50

DESIGNATION	Notes	MONTEANT BRUT	AJUST. PROVISIONS	MONTEANT NET N	MONTEANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Etat d'acquisition, livrable partiel ou négatif					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES					
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
Terre	41	160 477 227,82	138 964 824,33	21 512 403,49	37 790 962,52
Autres immobilisations	42	5 241 845 426,24		5 241 845 426,24	4 528 027 022,02
Autres immobilisations	43	8 720 138 850,42	1 132 260 786,24	7 587 878 064,18	5 126 230 290,82
Biens de placement	44	1 462 719 320,14	338 585 241,39	1 124 134 078,75	1 398 320 154,54
Autres immobilisations corporelles	45	884 027 161,29	469 021 046,82	414 996 114,47	432 940 432,90
Immobilisation en concession		81 245 940,00	1 127 762,11	79 118 177,89	1 362 257,58
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
Titres mis en équivalence	46				
Autres participations et créances rattachées		2 720 438 822,19	489 326,16	2 231 112 496,03	2 327 680 963,82
Autres titres financiers	40	30 340 590 720,11		30 340 590 720,11	27 224 117 193,22
Déficit sur les actifs financiers non courants	47	1 248 570,15		1 248 570,15	1 226 554,22
IMPOTS DIFFERES ACTIF					
	48	381 224 262,11		381 224 262,11	322 466 834,49
RONDS DE VALEUR LIQUIDES JUSQU'À DÉCALCULÉ					
		12 790 462,44		12 790 462,44	14 320 834,82
TOTAL ACTIF NON COURANT		36 523 942 426,62	2 060 726 423,12	34 463 216 003,50	36 008 323 252,58
ACTIF COURANT					
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCE					
Part de la provision pour décès	49	50 134 362,11		50 134 362,11	59 948 071,40
Part de la provision pour invalidité	410	1 022 526 266,92		1 022 526 266,92	2 577 426 320,52
CRÉANCES ET EMPLOIS ASSURÉS					
Concessions en cédant débiteur		411 501 346,22		411 501 346,22	40 257 236,12
Autres, immobilisations financières et créances rattachées		1 840 444 140,54	215 912 036,46	1 624 532 104,08	1 467 027 891,45
Autres débiteurs	411	940 426 370,92	27 022 022,42	913 404 348,50	1 028 940 767,50
Impôts et acomptes	412	425 366 847,11		425 366 847,11	648 220 022,59
Autres créances et emplois assurés		80 322 471,48		80 322 471,48	81 075 589,11
DISPONIBILES ET ASSURÉS					
Dépenses et autres actifs financiers courants		2 010 720 710,24		2 010 720 710,24	1 726 021 262,52
Tesorerie	413	2 342 125 523,61	3 026 211,11	2 345 151 734,72	2 171 981 710,32
TOTAL ACTIF COURANT		10 960 527 742,47	2 987 215,19	10 957 540 527,28	9 858 242 799,88
TOTAL GENERAL ACTIF		47 484 470 169,09	2 229 227 498,32	45 255 242 670,96	45 866 566 052,46

TE DE RESULTATS (par nature)

Edité le: 27/06/2016 15:51

Tableau N° 03

Au: 31/12/2015

Page: 1

	Note	OPERATIONS BRUTES	CESSIONS ET RETROCESS	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-T
		26.886.461.412,64	2.939.430.726,17	23.947.030.686,47	23.836.283.454,56
		613.927.421,72		613.927.421,72	500.266.652,34
		-375.021.000,89	-16.535.242,10	-358.485.758,79	-459.558.246,08
		-72.960.839,10		-72.960.839,10	-36.592.146,97
	R01	27.052.406.994,37	2.922.895.484,07	24.129.511.510,30	23.840.399.713,85
		15.457.891.060,97	1.335.346.526,96	14.122.544.534,01	13.454.737.071,62
		3.249.487,22	-238.507,93	3.487.995,15	113.248.810,66
	R02	15.461.140.548,19	1.335.108.019,03	14.126.032.529,16	13.567.985.882,28
			-559.562.453,13	559.562.453,13	466.498.988,50
			18.224.330,12	-18.224.330,12	-16.856.412,73
	R02		-541.338.123,01	541.338.123,01	449.642.575,77
	R03	11.591.266.446,18	1.046.449.342,03	10.544.817.104,15	10.722.056.407,34
		2.471.209.437,96		2.471.209.437,96	2.065.110.070,16
		5.065.681.366,65		5.065.681.366,65	5.012.172.243,80
		511.207.876,49		511.207.876,49	554.500.988,98
		-1.102.681.125,06		-1.102.681.125,06	-186.612.303,02
		148.438.147,64		148.438.147,64	142.007.123,02
aleurs		927.305.711,20		927.305.711,20	1.019.232.432,85
		-175.997.413,22		-175.997.413,22	-229.492.885,54
	R04	3.746.102.444,52	1.046.449.342,03	2.699.653.102,49	2.345.138.737,09
		1.595.987.504,34		1.595.987.504,34	1.566.566.327,79
		18.736.608,32		18.736.608,32	19.103.181,34
		1.577.250.896,02		1.577.250.896,02	1.547.463.146,45
(+VI)		5.323.353.340,54	1.046.449.342,03	4.276.903.998,51	3.892.601.883,54
		918.690.376,73		918.690.376,73	670.206.718,13
		-28.102.635,49		-28.102.635,49	-6.278.063,78
		29.927.073.036,99	2.381.557.361,06	27.545.515.675,93	26.272.713.805,97
		25.494.307.437,69	1.335.108.019,03	24.159.199.418,66	23.044.040.576,78
RES		4.432.765.599,30	1.046.449.342,03	3.386.316.257,27	3.228.673.229,19
		4.432.765.599,30	1.046.449.342,03	3.386.316.257,27	3.228.673.229,19

RESULTATS (par nature)

Edité le: 27/06/2016 15:51

Tableau N° 03

Au: 31/12/2015

Page: 1

Note	OPERATIONS BRUTES	CESSIONS ET RETROCESS	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-T
	26.886.461.412,64	2.939.430.726,17	23.947.030.686,47	23.836.283.454,56
	613.927.421,72		613.927.421,72	500.266.652,34
	-375.021.000,89	-16.535.242,10	-358.485.758,79	-459.558.246,08
	-72.960.839,10		-72.960.839,10	-36.592.146,97
R01	27.052.406.994,37	2.922.895.484,07	24.129.511.510,30	23.840.399.713,85
	15.457.891.060,97	1.335.346.526,96	14.122.544.534,01	13.454.737.071,62
	3.249.487,22	-238.507,93	3.487.995,15	113.248.810,66
R02	15.461.140.548,19	1.335.108.019,03	14.126.032.529,16	13.567.985.882,28
		-559.562.453,13	559.562.453,13	466.498.988,50
		18.224.330,12	-18.224.330,12	-16.856.412,73
R02		-541.338.123,01	541.338.123,01	449.642.575,77
R03	11.591.266.446,18	1.046.449.342,03	10.544.817.104,15	10.722.056.407,34
	2.471.209.437,96		2.471.209.437,96	2.065.110.070,16
	5.065.681.366,65		5.065.681.366,65	5.012.172.243,80
	511.207.876,49		511.207.876,49	554.500.988,98
	-1.102.681.125,06		-1.102.681.125,06	-186.612.303,02
	148.438.147,64		148.438.147,64	142.007.123,02
	927.305.711,20		927.305.711,20	1.019.232.432,85
	-175.997.413,22		-175.997.413,22	-229.492.885,54
R04	3.746.102.444,52	1.046.449.342,03	2.699.653.102,49	2.345.138.737,09
	1.595.987.504,34		1.595.987.504,34	1.566.566.327,79
	18.736.608,32		18.736.608,32	19.103.181,34
	1.577.250.896,02		1.577.250.896,02	1.547.463.146,45
	5.323.353.340,54	1.046.449.342,03	4.276.903.998,51	3.892.601.883,54
	918.690.376,73		918.690.376,73	670.206.718,13
	-28.102.635,49		-28.102.635,49	-6.278.063,78
	29.927.073.036,99	2.381.557.361,06	27.545.515.675,93	26.272.713.805,97
	25.494.307.437,69	1.335.108.019,03	24.159.199.418,66	23.044.040.576,78
	4.432.765.599,30	1.046.449.342,03	3.386.316.257,27	3.228.673.229,19
	4.432.765.599,30	1.046.449.342,03	3.386.316.257,27	3.228.673.229,19

tif)

Edité le : 25/05/2016 08:51

Tableau N° 01

Au : 31/12/2015

Page : 1

Note	MONTANT BRUT	AMORT.,PROVISIONS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
A01	261.096.230,82	70.263.717,06	190.832.513,76	1.639.662,56
A02	5.150.464.528,59		5.150.464.528,59	5.148.438.928,59
A03	7.042.520.894,20	1.671.234.099,69	5.371.286.794,51	5.405.237.159,20
A03	1.464.231.323,72	500.598.075,53	963.633.248,19	1.017.298.662,97
A04	1.256.298.661,83	757.225.789,36	499.072.872,47	441.737.161,71
A5	70.987.604,96		70.987.604,96	191.218.330,73
	3.151.804.925,30	139.779.828,42	3.012.025.096,88	2.976.891.908,73
	45.646.291.146,26		45.646.291.146,26	45.239.797.193,21
	280.330.359,12		280.330.359,12	101.183.433,00
A6	622.772.405,27		622.772.405,27	594.669.769,78
	8.986.239,95		8.986.239,95	7.332.318,54
A07	64.955.784.320,04	3.139.101.510,06	61.816.682.809,98	61.125.444.529,02
	7.885.862,91		7.885.862,91	7.264.958,91
	2.315.984.340,05		2.315.984.340,05	1.852.851.467,52
A08	632.256.010,94		632.256.010,94	474.479.294,66
A09	4.330.140.466,36	167.110.901,28	4.163.029.565,08	2.712.007.716,00
	3.847.920.000,41	32.623.485,51	3.815.296.514,90	1.467.329.062,16
	878.017.106,34	144.719.683,34	733.297.423,00	807.718.468,34
A10	95.673.890,84		95.673.890,84	105.425.160,11
A11	691.479.571,14		691.479.571,14	157.577.978,00
A12	2.401.789.803,69	1.117.746,85	2.400.642.056,84	2.065.447.164,54
	15.201.117.052,66	345.571.816,98	14.855.545.235,70	9.650.101.270,24
	80.156.901.372,72	3.484.673.327,04	76.672.228.045,68	70.775.545.799,26

DE RESULTATS (par nature)

Edité le : 05/05/2013 14:59

Tableau N° 03

Au : 31/12/2012

Page : 1

Note	OPERATIONS BRUTES	CESSIONS ET RETROCES	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
	22.871.479.523,87	1.850.512.544,81	21.020.966.979,06	18.934.595.578,86
	359.881.038,37	-4.417.710,82	364.298.749,19	68.847,31
	-1.744.377.443,75	5.324.635,91	-1.749.702.079,66	-326.369.317,18
	-145.155.561,40		-145.155.561,40	
	21.341.827.557,04	1.851.419.469,90	19.490.408.087,19	18.608.295.108,99
	11.838.295.613,41	-69.390.950,27	11.907.686.563,68	10.361.620.640,25
	19.748.536,55	41.229.388,26	-21.480.851,73	-555.608,46
	11.858.044.149,96	-28.161.561,99	11.886.205.711,95	10.361.065.031,79
		-341.150.634,39	341.150.634,39	460.573.479,91
		14.477.174,86	-14.477.174,86	-424.746,00
		-326.673.459,53	326.673.459,53	460.148.733,91
	9.483.783.407,13	1.552.907.572,36	7.930.875.834,77	8.707.378.811,11
	1.778.622.223,89		1.778.622.223,89	1.584.717.402,17
	4.667.952.469,03		4.667.952.469,03	4.391.537.277,21
	476.037.496,14		476.037.496,14	436.623.310,85
	-210.121.556,26		-210.121.556,26	-441.381.944,55
	203.496.717,75		203.496.717,75	191.220.638,40
	736.751.024,84		736.751.024,84	1.193.095.245,42
	-212.935.624,51		-212.935.624,51	-382.535.095,18
	2.043.980.656,27	1.552.907.572,36	491.073.083,91	1.734.101.976,79
	1.514.928.329,56		1.514.928.329,56	1.430.280.539,21
	35.208.793,05		35.208.793,05	26.345.101,42
	1.479.719.536,51		1.479.719.536,51	1.403.935.437,79
	3.523.700.192,78	1.552.907.572,36	1.970.792.620,42	3.138.037.414,58
	400.965.367,40		400.965.367,40	821.745.637,66
	-89.169.579,32		-89.169.579,32	-217.995.468,86
	23.279.813.067,44	1.524.746.010,37	21.755.067.057,07	21.322.641.421,84
	20.067.908.662,74	-28.161.561,99	20.096.070.224,73	18.788.354.176,06
	3.211.904.404,70	1.552.907.572,36	1.658.996.832,34	2.534.287.245,78
	3.211.904.404,70	1.552.907.572,36	1.658.996.832,34	2.534.287.245,78

BILAN(Actif)

Edité le : 31/05/2015 14:50

Page : 1

Au: 31/12/2014

	NOTE	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIO NS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
	A01	168.477.237,82	166.837.575,26	1.639.662,56	12.833.302,45
	A02	5.148.438.928,59		5.148.438.928,59	5.252.634.428,59
	A03	6.886.612.615,85	1.481.375.456,65	5.405.237.159,20	5.493.160.491,28
	A03	1.464.231.323,72	446.932.660,75	1.017.298.662,97	1.069.676.628,68
	A04	1.116.127.537,16	674.390.375,45	441.737.161,71	370.497.308,51
					80.720.087,74
		191.218.330,73		191.218.330,73	149.961.141,00
	A5				
		2.990.438.503,59	13.546.594,86	2.976.891.908,73	2.840.134.740,98
		45.239.797.193,21		45.239.797.193,21	44.501.739.510,56
		101.183.433,00		101.183.433,00	2.641.285,65
	A6	594.669.769,78		594.669.769,78	588.391.706,00
ES C		7.332.318,54		7.332.318,54	9.273.370,77
		63.908.527.191,99	2.783.082.662,97	61.125.444.529,02	60.371.664.002,21
	A07				
		7.264.958,91		7.264.958,91	44.894.131,72
		1.852.851.467,52		1.852.851.467,52	1.719.482.893,68
	A08				
		474.479.294,66		474.479.294,66	453.128.085,66
es ra	A09	2.840.361.520,79	128.353.804,79	2.712.007.716,00	2.064.971.407,92
		1.502.586.896,46	35.257.834,30	1.467.329.062,16	1.471.766.263,46
		807.718.468,34		807.718.468,34	868.544.346,07
	A10	105.425.160,11		105.425.160,11	95.938.969,27
	A11	157.577.978,00		157.577.978,00	675.000.000,00
	A12	2.065.447.164,54		2.065.447.164,54	2.516.243.579,77
		9.813.712.909,33	163.611.639,09	9.650.101.270,24	9.909.969.677,55
		73.722.240.101,32	2.946.694.302,06	70.775.545.799,26	70.281.633.679,76

Tableau N

ce BILAN(Passif)

Edité le: 25/05/2016 08:53

Tableau N° 02

Au: 31/12/2015

Page: 1

DESIGNATION	Note	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
	P01	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
	P01	9.113.762.974,58	7.489.285.245,39
		160.366.421,71	
	P02	3.386.316.257,27	3.228.673.229,19
veau			-104.195.500,00
		32.660.445.653,56	30.613.762.974,58
	P03	1.713.802,88	1.213.802,88
	P04	2.048.345.525,71	1.923.751.790,81
avance	P04	1.649.854.733,60	1.888.412.902,92
urs	P05	1.892.958.968,98	1.425.343.170,67
T		5.592.873.031,17	5.238.721.667,28
		28.086.372.738,11	28.551.918.146,88
		270.806.054,06	308.798.667,36
s rattachés	P07	1.406.915.460,73	1.072.123.162,47
ce	P08	544.475.863,07	478.188.763,65
	P09	1.634.286.816,98	1.419.772.674,80
	P10	6.349.092.941,43	3.091.196.100,34
	P11	126.959.486,57	1.063.641,90
		38.418.909.360,95	34.923.061.157,40
F		76.672.228.045,68	70.775.545.799,26

BILAN(Actif)

Edité le : 04/05/2014 15:03

Page : 1

Au: **31/12/2013**

	NOTE	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIO NS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
égatif					
	A01	168.477.237,82	155.643.935,37	12.833.302,45	30.112.303,45
	A02	5.252.634.428,59		5.252.634.428,59	5.241.845.428,59
	A03	6.792.577.767,37	1.299.417.276,09	5.493.160.491,28	5.595.568.782,19
	A03	1.462.719.820,64	393.043.191,96	1.069.676.628,68	1.123.734.578,69
	A04	917.880.433,13	547.383.124,62	370.497.308,51	414.956.114,74
		84.345.440,00	3.625.352,26	80.720.087,74	79.917.676,83
		149.961.141,00		149.961.141,00	74.472.019,01
	A5				
chees		2.840.438.503,59	303.762,61	2.840.134.740,98	2.737.949.165,03
		44.501.739.510,56		44.501.739.510,56	38.348.956.755,91
urants		2.641.285,65		2.641.285,65	1.046.510,02
	A6	588.391.706,00		588.391.706,00	581.234.285,37
RES DES C		9.273.370,77		9.273.370,77	12.790.652,66
		62.771.080.645,12	2.399.416.642,91	60.371.664.002,21	54.242.584.272,49
ANCE	A07				
		44.894.131,72		44.894.131,72	55.134.382,13
		1.719.482.893,68		1.719.482.893,68	1.939.506.388,95
	A08				
		453.128.085,66		453.128.085,66	411.561.046,03
t comptes ra	A09	2.325.946.809,47	260.975.401,55	2.064.971.407,92	1.628.132.110,69
		1.511.164.312,52	39.398.049,06	1.471.766.263,46	940.236.947,47
		868.544.346,07		868.544.346,07	935.386.845,77
	A10	95.938.969,27		95.938.969,27	88.322.671,85
courants	A11	675.000.000,00		675.000.000,00	2.013.792.713,54
	A12	2.533.048.438,56	16.804.858,79	2.516.243.579,77	2.342.890.410,58
		10.227.147.986,95	317.178.309,40	9.909.969.677,55	10.354.963.517,01
		72.998.228.632,07	2.716.594.952,31	70.281.633.679,76	64.597.547.789,50

المملخص

الملخص

تهدف الدراسة الى ابراز دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، حيث تم دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للتأمين SAA، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن من أجل التطبيق السليم للحوكمة يجب تطبيق مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية ويعتبر الخبير " الإكتواري هو الإختلاف الأساسي بين الآليات في شركات التأمين والشركات الأخرى؛ مجلس إدارة شركات التأمين له سلطة فعالة داخل هيكل الشركة و التي من خلالها يستطيع دعم وتنفيذ مبادئ الحوكمة بمساعدة اللجان المتخصصة و التابعة له؛ تحقيق الشركة لنتائج ايجابية وهذا ظاهر من خلال تطور رقم الأعمال وهذا يدل على أن الشركة تتبع استراتيجية سليمة.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة، الأداء المالي، شركات التأمين

AbstractM

The study aims to highlight the role of governance in improving the financial performance of insurance companies, where the case of the Algerian Insurance Corporation (SAA) was studied, and the results of the study concluded that for the proper application of governance, a set of internal and external mechanisms must be applied, and the actuary expert is the main difference between the mechanisms in companies Insurance and other companies: The Board of Directors of insurance companies has effective authority within the company's structure through which it can support and implement the principles of governance with the help of its specialized committees.

Keywords: governance mechanisms, financial performance, insurance companies